تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682 - 2725

استطلاعات الرأي نحو المخاطر العالمية وقدرة الأفراد على الصمود
جولي راي

الاتجاهات البحثية الحديثة في مجال علم الاجتماع الصناعي وآفاقه المستقبلية
دينا مفيد على حسن

الوظيفة الاجتماعية للحارة المعاصرة: دراسة في سوسيولوجيا المكان
فاطمة الزهراء علي أمين

الأوضاع المعيشية في النوبة الجديدة بين عوامل الاستقرار ودوافع العودة
أحمد عبد الموجود الشناوي

الوعي المجتمعي بدور التحول للاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات البيئية: دراسة ميدانية
شيماء عبد العزيز عبد الباسط

دور المرأة في تعزيز الأخذ بالثأر في ممارسات الحياة اليومية
أميرة رمضان محروس إبراهيم

العلاقات الجنسية داخل العالم الافتراضي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بالقاهرة الكبرى
رحاب محمد عبدالحي عبدالخالق

عرض كتب Book Review
أسماء فريد الرجال - خالد عبد الفتاح عبد الله

حوار الأجيال د.عبدالله عسكر
المحاور: وائل حسن يوسف

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد السابع
ابريل ٢٠٢٣

الوعي المجتمعي بدور التحول للاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات البيئية: دراسة ميدانية

شيماء عبد العزيز عبد الباسط

أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر

الملخص:

استهدفت الدراسة تحديد درجة وعي المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وأهميته، والأسباب التي تدعو للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجالات: إدارة الأراضي، والمياه، والطاقة، والنقل، وتدوير المخلفات وغيرها، والتعرف على متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر والجهات المعنية بهذا التحول، والتحديات التي تعوق هذا التحول، واختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ووعي المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر وبنوده المدروسة. وقد أجريت الدراسة على عينة بلغ عددها ٢٠٢ مبحوث من ثلاث فئات هي: ١٠٠من العاملين بقطاع الزراعة، و٥٧ من العاملين ببعض مصانع مدينة السادات، و٤٥ باحثًا وعضو هيئة تدريس في مجال البيئة والاقتصاد الزراعي من كلية الزراعة جامعة الأزهر بالقاهرة. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين المبحوثين من الفئات الثلاث: العاملين بقطاع الزراعة – العاملين بالمصانع – الباحثين من حيث درجة معرفتهم بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته، وأسباب التحول نحوه في كل مجال من مجالاته السبع المدروسة، والمعرفة بمتطلبات التحول له، والجهات المعنية به، والتحديات التي تعوق التحول نحوه، وكانت الفروق لصالح الباحثين في كل بند من البنود المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الوعي المجتمعي، الاقتصاد الأخضر، التحديات البيئية.

Community Awareness towards the Transition to a Green Economy In the Face of Environmental Challenges: A Field Study

Shaima Abdel Aziz Abdel Basset

Assistant Professor of Sociology - Faculty of Human Studies - Al-Azhar University

Abstract

The study aimed to determine the respondents' awareness of the green economy concept, its importance, and the reasons that call for the shift towards a green economy in the land, water, energy, transportation, waste recycling, etc. In addition, it is an attempt to identify the requirements for the transition towards a green economy, the parties concerned with this transformation, the challenges that impede this transformation, and a test of morale. The study explains the relationship between the independent variables and the respondents' awareness of the concept of a green economy. The study's sample was 202 respondents from three categories: 100 workers in the agricultural sector, 57 workers in some Sadat City factories, and 45 researchers and faculty members in the field of environment and agricultural economics from the Faculty of Agriculture, Al-Azhar University in Cairo. The study concluded that there are significant differences between the respondents of the three categories working in the agricultural sector - workers in factories - researchers in terms of the degree of their knowledge of the concept of green economy and its importance and the reasons for the shift towards it in each of its seven fields studied, and knowledge of the requirements for transformation to it, and the parties concerned with it, and the challenges that it faces. Furthermore, it hindered the shift towards it, and the differences favored the researchers in each studied item.

Keywords: community awareness, green economy, environmental challenges

مقدمة

يمثل الوعي اللبنة الأولى لتطوير الذات وصنع الإنسان المبدع المثقف المتفهم لما حوله، كما يعد مقياسًا لتطور المجتمعات، حيث يمكن من خلاله إصدار الأحكام على التصرفات والسلوكيات الفردية والمجتمعية، وهذه الأحكام نابعة من مدى شعور الفرد بمسئوليته تجاه نفسه والآخرين، فهو يسهم في بناء المجتمع وتطوره، وإذا كان الوعي مطلوبًا على المستوى الفردي لتحقيق النجاح فإنه سيكون أوجب بمراحل على المستوى المجتمعي للنهوض به وتجاوز العقبات، وتتجسد حالة الوعي هذه في طريقة وحركة القيادات الإدارية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات.

فلقد شهد القرن العشرين قفزات كبيرة على جميع الأصعدة التكنولوجية والصناعية والاقتصادية والتجارية وعلى المستويات العسكرية أيضًا.. وفي الوقت ذاته شهد هذا القرن الكثير من الصراعات السياسية و الحروب العالمية، إلا أن كل هذا التطور والتقدم والحروب والكوارث كانت قد استنزفت البيئة، وهددت كوكب الأرض تهديدات كبيرة وحقيقية؛ فما كان إلا أن يقف العالم مطولًا عند هذه النقطة وخصوًصا بعد أن أصبحت حركات الضغط ومنظمات المجتمع الدولي تؤدي دورًا مؤثرًا في داخل الدول وخارجها.

ولقد نشأ أيضًا العديد من الأزمات الحالية وتصارعت خلال العقد الحالي وانهارت، وهي التي حدثت في أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة بما في ذلك الأزمة المالية الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ على وجه الخصوص، ومع ذلك شوهد في الوقت نفسه ظهور دلائل متزايدة على وجود طريقة للتقدم نحو الأمام ونظام اقتصادي جديد لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية والثورة الأيكولوجية والمفارقات الاجتماعية (هشام مرزك،٢٠١٧: ١٥)، ومع تزايد أهمية السير نحو تحقيق التنمية المستدامة من أجل مستوى أفضل من الحياة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، نجد أنها تعدُّ من أهم القضايا التي أثارت الاهتمام في القرنين العشرين والواحد والعشرين، فهي تعبر عن التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، وترتكز على ثلاث ركائز أساسية متداخلة فيما بينها: تنمية فعالة اقتصاديًّا، وعادلة اجتماعيًّا، ومستدامة بيئيًّا (عبد الكريم وآخرون،٢٠١٧: ٤١).

ومع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي من خلال توليد كميات قليلة من الكربون تحد من فقدان التنوع البيولوجي الذي يمثل منهجية تدعم التفاعل بين الطبيعة والإنسان، وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية، وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

حيث بدأ الاقتصاد الأخضر بوصفه نشاطًا اقتصاديًّا صديقًا للبيئة، وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث كانت البداية من قمه الأرض (ريو دي جانيرو)عام Earth summit Ri,s 1992 وبعد عشرين عامًا في (ريو دي جانيرو) تجدد الطلب مره أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية

المستدامة، هذا المؤتمر يلزم حكومات الدول بتطبيق وعودها في نمو اقتصادي عادل ومستدام (المركز الديمقراطي العربي: ٢٠١٧)، وقد بدأت مصر في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كأحد السبل المهمة والرئيسية في خطط التنمية الشاملة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، من خلال تنفيذ العديد من المشروعات في مجمعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومشاريع تحويل المركبات التي تعمل بالبنزين إلى غاز طبيعي بالإضافة إلى التحول نحو النقل العام، الذي يعمل بالكهرباء؛ وكلها مشروعات تهدف إلى تعزيز النمو المستدام وإيجاد المزيد من الوظائف اللائقة.

وتعد مصر أول دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُصدر السندات الخضراء السيادية الحكومية بالأسواق العالمية، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لأجل ٥ سنوات، في حين بلغ إجمالي قيمة طلبات الشراء على طرح السندات الخضراء السيادية الحكومية نحو أكثر من ٣,٧ مليار دولار، الأمر الذي أسهم في خفض سعر العائد ليصل إلى ٥,٢٥٪ بدلًا من ٥,٧٥ ٪ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: ٢٠٢٠).

والهدف من طرح تلك السندات الخضراء توفير التمويل للمشروعات الصديقة للبيئة، وكذلك خفض تكلفة التمويل على الأوراق الحكومية، فضلًا عن تشجيع الاستثمارات النظيفة بالمنطقة. ومن هنا بدأت مصر في التوجه نحو الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد كأحد السبل المهمة والرئيسية في خطط التنمية الشاملة التي تجرى على أرض الوطن، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تتناسب مع الأولويات الاقتصادية والبيئية للدولة.

أولًا- مشكلة الدراسة:

تواجه مصر العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على رأسها ظاهرة التغيرات المناخية التي تميزت من معظم المشكلات البيئية الأخرى بأنها عالمية الطابع، حيث إنها تعدت حدود الدول لتشكل خطورة على العالم أجمع، فقد تم التأكد من الازدياد المطرد في درجات حرارة الهواء السطحي على الكرة الأرضية ككل؛ حيث ازداد المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين ٠,٣ حتى ٠,٦ من الدرجة خلال المئة سنة الماضية.

وقد أشارت دراسات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغيرات المناخية (IPCC) إلى أن هذا الارتفاع المستمر في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة سوف يؤدي إلى العديد من المشكلات الخطيرة كارتفاع مستوى سطح البحر مهددًا بغرق بعض المناطق في العالم، وكذلك التأثير على الموارد المائية والإنتاج المحصولي، بالإضافة إلى انتشار بعض الأمراض. ولقد أولت وزارة البيئة اهتمامًا كبيرًا بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتخفيف الضغوط عليها، لأن حماية البيئة والموارد الطبيعية أصبحت بمثابة حماية للحياة على سطح الأرض، وذلك لتأمين حق الأجيال القادمة، وأيضًا من أجل الحفاظ على الصحة العامة (جهاز شؤون البيئة https://www.eeaa.gov.e).

ويعد الاقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، حيث يشكل فرصة لتخطي مراحل إنمائية وتطبيق تكنولوجيات متقدمة، من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وكفالة حصول المناطق الريفية على الطاقة، وتوفير إمدادات المياه النظيفة والمساكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام، وهي

أمور يمكن أن تُوجِد فرص عمل وتسهم في القضاء على الفقر، فقد توصلت دراسة(Oleg Rybalkin, Daini:2019) إلى أن تحليل المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأخضر قد ارتبط تاريخيًّا بمناقشة أوسع للعلاقات بين التنمية المستدامة والبيئة، ومن الضروري استخدام نموذج جديد ينص بوضوح على أن البيئة والنمو الاقتصادي لا يمكن النظر إليهما على أنهما أهداف متضاربة؛ بل إنهما مفهومان مرتبطان بعضهما ببعض، ومكملان كل منهما الآخر لتحقيق التنمية المستدامة، كما نجد أن مقولات النظرية الخضراء قد أسهمت في فهم العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالمشاكل البيئية العالمية، من خلال إعادة تكوين العلاقة بين الطبيعة البشرية وغير البشرية للعالم، الأمر الذي يجعلها طريقة جديدة للتفكير في حقل العلاقات الدولية؛ حيث جمعت بين السياسة والعولمة والبيئة في إطار نظري متكامل أصبح يعرف بالنظرية السياسية الخضراء التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد في عالم اليوم، كما أكدت دراسة (زينب عباس زعزوع، ٢٠١٧) أن الاقتصاد الأخضر أداة قاطرة للتنمية المستدامة، وحاولت الدراسة تقديم شرح لهذا الموضوع خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في يونيو ٢٠١٢ الذي ركز على موضوع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة. وقد بيّنت الدراسة أن الاقتصاد الأخضر لا يعدُّ بديلًا عن التنمية المستدامة، ولكنه أداة أساسية لتيسير تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر، من خلال سياسات تراعي الأوضاع الوطنية وتحترم سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية.

ويعدُّ هذا البحث خطوة في مشوار طويل يهدف في النهاية إلى الاستفادة من مضمون فكرة الوعى بالاقتصاد الأخضر، وتطوير منظومة متكاملة للتحول بالاقتصاد المصري من اقتصاد مستنزف للموارد إلى الاقتصاد الأخضر الذي يعدُّ أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في ظل الظروف البيئية للمجتمع المصري.

إن الانتقال إلى التنمية الخضراء هو حدث ليس سهلًا، ولا يمكن الانتقال إليه بسهولة ... بل هي عملية طويلة وشاقة توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى الجماهير الشعبية، وأيضًا توجهها الجماهير الشعبية إلى القمة، وعليه فقد أدركت الباحثة أهمية هذا الأمر وخطورة عدم الوعي به. فكان منطلق هذه الدراسة هو الإجابة عن التساؤل التالي: ما مستوى الوعي المجتمعي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر وأهميته؟ وما مدى أهميته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لإعادة التوازن البيئي؟

ثانيًا- أهميه الدراسة:

١- الأهمية المجتمعية:

- توجيه الاهتمام بنشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية الاقتصاد الأخضر ودوره الرئيسي في مواجهة المخاطر البيئية، من خلال إسهامه في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع التركيز على الأولويات الوطنية في مجالات: الصحة والسكن ومياه الشرب، بهدف استئصال الفقر، و تحسين مستوى العيش والرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

- توفير أساس علمي في صورة مجموعة من النتائج والنتائج تساعد المسئولين وصانعي القرار

من خلال إعطائهم صورة واضحة عن مدى وعي أفراد المجتمع بأهمية الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة الأمر الذي يسهم في وضع الخطط التي تساعد على أهمية نشر الوعي به لإعادة التوازن البيئي.

٢- الأهمية العلمية:

- حداثة الموضوع وأهميته، فيما يقدمه من أدب نظري يمكن الاستفادة منه من قبل الباحثين.
- سد ثغرات الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع والبناء على النتائج التي توصلت إليها.
- محاولة اختبار النظريات محل الدراسة واقعيًّا على المجتمع المصري باعتبار الاقتصاد الأخضر يمكن أن يسهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- يمكن للحلول والفروض التي يوفرها الوعي بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر أن تساعد المسئولين في معالجة العديد من الآثار السلبية على البيئة، وفي الوقت نفسه تدعيم التنمية الاقتصادية.

ثالثًا- أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي هو "تحديد درجة مستوى الوعي المجتمعي بدور التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مواجهة التحديات البيئية"، وينبثق من هذا الهدف عدة تساؤلات تتمثل في التالي:

١- ما مدى وعي المبحوثين بالاقتصاد الأخضر وأهميته؟
٢- ما مدى وعي المبحوثين ومعرفتهم بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟
٣- ما مدى وعي المبحوثين ومعرفتهم بأهم المتطلبات اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر؟
٤- ما أهم الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضروالدور المنوط بها؟ وما مدى معرفة المبحوثين بها؟
٥- ما مدى وعي المبحوثين بأهم التحديات التي تعيق التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

رابعًا- مفاهيم الدراسة:

١- الوعي الاجتماعي Social consciousness

يعرف الوعي الاجتماعي في دائرة المعارف البريطانية بأنه هو" الفهم وسلامة الإدراك"، ويقصد بالإدراك هنا معرفة الإنسان لنفسه، والمجتمع الذي يعيش فيه، وهو مشاركة الوعي المشترك في المجتمع (موسى عبد الرحيم ، ناصرعلي مهدي، ٢٠١٠: ٣٤). ويعرف "ماركس" الوعي الاجتماعي بأنه: "مجموع الأفكار والنظريات والآراء والمشاعر الاجتماعية والعادات والتقاليد التي توجد لدى الناس، والتي تعكس واقعهم الموضوعي. يشير استعراض التاريخ الاجتماعي أنه مع تغير الوجود الاجتماعي للناس يتغير أيضًا وعيهم الاجتماعي".

بينما يرى آخرون أن الوعي الاجتماعي عبارة عن "جملة المفاهيم والأفكار والثقافات التي يحملها الأفراد، والتي تتشكل لديهم بواسطة عوامل مختلفة، وتجعلهم يتفاعلون مع قضايا مجتمعهم المختلفة بالتقييم وإعطاء الحلول والمشاركة في خطط التحسين. ولذا؛ يختلف الوعي الاجتماعي من مجتمع

لآخر باختلاف المفاهيم المهيمنة على أفراده وطبيعة فهمهم لتلك المفاهيم ذات الصلة بحاضرهم ومستقبلهم وقيمهم العليا" (علي السيد، ٢٠١٥: ٤٣٧).

ويعرف الوعي الاجتماعي أيضا بأنه "وعي أفراد المجتمع بشكل عام بمختلف قضايا المجتمع التي ترتبط بحياتهم وواقعهم وتحدد ملامح مستقبلهم"؛ وللوعي الاجتماعي أنواع، هي: الوعي الثقافي، والوعي الديني، والوعي الاقتصادي، والوعي السياسي، والوعي القانوني، والوعي الأخلاقي، والوعي الصحي (شلدان: ٢٠٠٦: ٧).

ومع اختلاف الآراء حول مفهوم الوعي الاجتماعي إلا أنه يوجد اتفاق على أنه "مجموعة من المفاهيم والأفكار والثقافات التي يكتسبها الفرد، وتمثل انعكاسًا لمفهومه الشامل لذاته وقضايا مجتمعه والعلاقات الاجتماعية فيه وتاريخه وحاضره، وتتشكل بواسطة عوامل مختلفة ترتبط بتنشئة الفرد الاجتماعية وعبر مؤسسات الدولة المختلفة -ووسائل التواصل الاجتماعي إحداها-، ومن ثم يقوم الفرد بدور إيجابي تجاه مجتمعه وقضاياه وحل مشكلاته"، ويختلف الوعي الاجتماعي من مجتمع لآخر حسب تنوع المفاهيم والأفكار والثقافات السائدة في المجتمع، وحسب فهم وتفسير أفراد المجتمع لها كما تتعدد أشكال الوعي الاجتماعي إلى الوعي الديني والثقافي والسياسي والاقتصادي والصحي(سعود القوس، ٢٠١٨ :١٥).

ومما سبق يمكن تعريفه إجرائيًّا بأنه "إدراك الإنسان لذاته وللأشياء المحيطة به ووعيه بالمشكلات البيئية المختلفة التي يعاني منها المجتمع، وهذا يرجع لكوننا جزء لا يتجزأ من المجتمع وهذا الوعي يكون نتيجة للتفاعل بين الشخص والعالم المادي الذي يحيط به، حيث يسعى إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وهذا مهم في التطور الاجتماعي، حيث يساعد هذا على تطور المجتمع واستقراره والنهوض به".

٢- الاقتصاد الأخضر:

استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفًا للاقتصاد الأخضر بأنه "هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الأيكولوجية للموارد، ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صوره على أنه ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية، وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد، ويستوعب جميع الفئات العمرية (وزارة البيئة/ www.eeaa.gov.eg).

وأما على المستوى الميداني، فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه "اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوّث ومنع خسارة التنوّع الأحيائي وتدهور النظام الأيكولوجي"، وهذه الاستثمارات هي أيضًا تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسًا ملائمًا للتكاليف البيئية (مجلة الباحثون المصريون، ٢٠١٩: ١٢).

ويمكن أيضًا تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه "واحد من الأسباب التي تؤدي إلى تطور ونمو البشرية وسيصبح المجتمع عادلًا في توزيع الموارد، وأن تحقيقه سوف يؤدي بشكل ملحوظ إلى تقليل الأخطار والندرة البيئية" (محمد الفقي، ٢٠١٤: ٥).

في حين عرفه آخرون بأنه: "هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساسًا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي" (مؤتمر العمل الدولي، ٢٠١٣: ١٦). كما يعرف أيضًا الاقتصاد الأخضر بأنه "هو ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة" (فاطمة بكدي، ٢٠١٩: ٣٣).

ويعرف إجرائيًّا بأنه: نشاط اقتصادي صديق للبيئة وهو أحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تعزيز النمو المستدام، وتوفير المزيد من الوظائف اللائقة.

خامسًا- المداخل النظرية:

١- النظرية البنائية الوظيفية

يعد الوعي الاجتماعي من أهم الموضوعات التي تناولتها البنائية الوظيفية، ويرى "تالكوت بارسونز" رائد النظرية البنائية الوظيفية أن المجتمع يتكون من وحدات اجتماعية متكاملة أو مجموعة من الأنساق المترابطة مع بعضها بعضًا في البناء والوظيفة لتحقيق التوافق والأهداف، حيث ينظر للمجتمع بوصفه نسقًا اجتماعيًّا يشترك في القيم والأهداف التي لها صفة العمومية، وعلى هذا يقوم كل نسق بوظيفة في إطار بناء المجتمع والوعي الاجتماعي يقوم على هذه العلاقات، ويتمثل في صورة الثقافة الاجتماعية، ويرى "أوجست كونت" أن الضمير الجمعي هو المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع التي تشكل نسقًا له طابع مميز (سمير نعيم، ٢٠٠٦: ٢١٣).

وهذا يؤكد اهتمام النظرية البنائية الوظيفية بموضوع الوعي وارتباطه بثقافة المجتمع وأثر المعايير الاجتماعية والثقافية في تشكيل الوعي الإنساني، وهو ما تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عنه من خلال التعرف على المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في نشر الوعي بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

٢- نظرية مجتمع المخاطر العالمي لأولريش بيك (١٩٤٤-٢٠١٥)

يُعدُّ "بيك" من علماء الاجتماع المعاصرين، فقد تناول بالشرح والتحليل الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالأزمات الأيكولوجية، والأزمات المالية الكونية، والأخطار الإرهابية. فقد أوضح أن المخاطر البيئية أصبحت عالمية بفعل التحديث والعولمة بعد أن كانت محلية، فقد استنتج أن الأخطار البيئية والاقتصادية حدثت بفعل المصادفة نتيجة للتحديث ولم تكن عن سبيل العمد (أولريش بيك، ٢٠١٣: ٤٢). كما أن المخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية، ولها آثار محلية وعالمية في الوقت نفسه، كما أن كثيرًا من الأخطار المصنعة لا سيما في ميادين الصحة والبيئة، حيث تتجاوز حدود البلدان وتتعدى النطاق القومي (أنتونى غيدنز، ٢٠٠٥: ١٤٣).

كما أنه من البديهي أن تعبرُ هذه الأخطار الحدود بشكل غير مُدرك، حيث إننا نعيش اليوم طبقًا لرأي "نيكلاس لومان" في مجتمع ليس أمامه خيار آخر سوى التعامل مع المخاطر. إن تهديدات الطبيعة ليست تهديدات طبيعية فحسب، فوجودها يشكل خطرًا على الممتلكات، ورأس المال، والوظائف، وقوة اتحاد العمال، وتزيل قطاعات كاملة، وبلادًا وأقاليم، وتدمر بنية الدول القومية وأسواق العالم، فمن الممكن أن تصل أخطار المشكلات البيئية إلى تدمير البيئة.

إن المخاطر التي نتعرض لها لا تتوقف عند حد معين، فهي لا تصيب أشخاصًا وتترك آخرين، فأضرار تلوث البيئة لن تتوقف عند فرد فقط؛ بل ستمتد لتشمل كل أفراد المجتمع. كما يرى "بيك" أن فقراء العالم هم أكثر المتضررين من التلوث والأزمات البيئية، وسيصبحون أقل قدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، وسيهربون من مكان المعاناة إلى مكان آخر.

إن الخطر الذي نعيشه في مجتمعنا له القوة المدمرة نفسها للحرب، فهو ينتشر بين المجتمعات فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمي، فهي تنتشر في المجتمع الواحد من الأعلى إلى الأدنى. فالمشكلات الإيكولوجية ستصيب الأغنياء والأقوياء أيضًا كما ستصيب الفقراء، وسيكون تأثيرها واضح في كافة المجالات، فنحن جميعًا سنصبح أعضاء في جماعة أخطار عالمية، فخطر التلوث لم يعد من الشؤون الداخلية لدولة واحدة، كما أن الدولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تمامًا، ولذلك فإنها مسئولية الجميع من خلال السعي للمشاركة الإيجابية في حل مشاكل البيئة عن طريق إحداث تغيرات أساسية في مختلف أساليب حياتهم اليومية، حيث يشير "بيك" إلى أن المشاكل البيئية في وقتنا الحالي مشاكل عالمية وكل الناس بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي ووضعهم المهني والطبقي سيكونون أكثر تأثرًا بخطر تدهور البيئة الناتج عن الأنشطة البشرية (محمد عبد المعبود، ٢٠١٤: ١٠).

وترى الباحثة أن مسئولية إدراك تلك المخاطر كما يرى "بيك "يجب أن لا تترك للسياسيين والعلماء فحسب؛ بل ينبغي أن تسهم فيها جماعات المواطنين بدور رئيسي من خلال دعوة الجماعات والحركات الاجتماعية إلى الضغط والتأثير على الآليات السياسية والتقليدية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة. وعليه؛ فلابد من نشر الوعي المجتمعي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر للمحافظة على البيئة من أجل البقاء وتحقيق التنمية المستدامة.

٣- النموذج البيئي الجديد

صاغ كلٌّ من "وليام كاتون" و"رايلي دنلاب" "William Katton and Riley Dunlap" عام ١٩٧٨، ذلك النموذج بالتركيز على التفاعل بين البيئة الفيزيقية والتنظيم الاجتماعي والسلوك، حيث إن سلوك الأفراد تجاه بيئتهم يؤثر بالسلب أو بالإيجاب علي البيئة، وكان حجتهم في ذلك، أن معظم الأنماط الاجتماعية تنظر إلى المجتمعات الإنسانية على أنها محور العالم الطبيعي وتهدف إلى خدمة الإنسان دون مراعاة العناصر البيئية الأخرى، حيث إن قيام الإنسان باستغلال البيئة جعله يبحث عن أسرع طريقة لاستغلالها والفوز بثرواتها دون مراعاة لما يترتب على هذه الطريقة من هدر وتلويث للبيئة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الأنظمة البيئية على استيعاب التلوث وامتصاصه (رضوان صالح، ٢٠١١: ٥٥).

كما أن الظروف البيئية المتغيرة التي تواجه المجتمعات البشرية تتحدى بشكل خطير علم الاجتماع،

فالنظم تتطور في عصر بدا فيه البشر مستثنين من القيود البيئية، فالظروف البيئية التي تتغير بسبب ما يقوم به الإنسان تحدت علم الاجتماع، أي إنها أوجدت جوانب جديدة للنظر فيها، وأظهرت طرق هدم الإنسان لبيئته وهذا يعود على الإنسان بالضرر الكبير. إن التقاليد والافتراضات التي تطورت شبعت علم الاجتماع بنظرة عالمية، ونموذج يعوق بالأهمية المجتمعية للواقع البيئي الحالي، حيث إن علم الاجتماع ذو نظرة عالمية للكوارث والآثار التي يؤديها التلوث وإعاقة هذه المشكلات العالمية لواقعنا الحالي، ولذا يحتاج علم الاجتماع إلى تغير أساسي في نموذجه، وتتمثل أهداف هذا النموذج في توضيح نموذج التمييز الإنساني المتضمن في الفكر الاجتماعي التقليدي وتطوير نموذج إيكولوجي جديد بديل يخدم المجال بشكل أفضل في عصر ما بعد الوفرة (jr,CATTON:1980).

إن بين البيئة والمجتمع علاقة متبادلة، فلا يمكن دراسة المجتمع بمعزل عن البيئة ولا دراسة البيئة بمعزل عن المجتمع، وهذه أصبحت حقيقة يدركها العلماء والباحثون سواء الاجتماعيون أو البيئيون مهما اختلفت آراؤهم أو نظرياتهم أو حتى نماذجهم، وأصبح علم الاجتماع البيئي في الآونة الأخيرة يفرض نفسه وبحدة كتخصص ضمن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، يكتسب أهمية بالغة هي أهمية البيئة نفسها بالنسبة للإنسان، والتي بدورها (البيئة) أصبحت في عالم اليوم تجتذب اهتمام الأفراد والحكومات على حد سواء لما آلت إليه من تدهور يهدد حياة المجتمعات والبشرية بأسرها (ساعد هماش، ٢٠١٧: ١٩٥).

وقياسًا على ذلك؛ فإن رغبة الإنسان في الكسب جعلته يقوم باستغلال البيئة بحثًا عن أسرع الطرق للفوز بثرواتها دون مراعاة لما يترتب على هذه الطريقة من هدر وتلوث للبيئة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الأنظمة البيئية على استيعاب التلوث وامتصاصه، وما ترتب عليه من إحداث التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد الحياه البشرية، وهو ما أدى إلى اتخاذ إجراءات ووقفة جادة للمحافظة على البيئة، وذلك بنشر الوعي بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر للحفاظ على التنوع البيولوجي من أجل البقاء وتحقيق التنمية المستدامة.

٤- النظرية الخضراء في العلاقات الدولية

تُعرّف النظرية الخضراء بأنَّها: فرع من فروع حقل العلاقات الدولية التي تسهم في فهم السياسة العالمية في إطار مزيج من القضايا البيئية، فهي تدرس السياسة العالمية عن طريق تركيزها في الحفاظ على البيئة، فهي تتطلب نهجًا تحويليًّا سياسيًّا تجاه المحافظة على البيئة، وتقترح مفاهيم التحديث البيئي "ecological modernization" وتصاميم الحل الجماعي "collective solution designs".

وإنَّ غاية النظرية الخضراء في علم العلاقات الدولية هي تقديم تفسير للأزمة الأيكولوجية التي تواجهها الإنسانية، والتركيز عليها بعدِّها أهم قضية على المجتمعات البشرية التعامل معها وتقديم أساس معياري للتعامل مع تلك الأزمة (Javier, Ghahreman: 2018). وقد وصفت "روبين إيكرسلي – Eckersley Robyn النظرية الخضراء بأنَّها أكثر راديكالية في طبيعتها مقارنة بالنظريات الأخرى في حقل العلاقات الدولية، وهي مستوحاة من عوامل خارجة عن نطاق نظرية العلاقات الدولية،

وبالتالي تحاول زيادة الوعي حول العمى (الجهل) البيئي "ecological blindness" الذي تعاني منه نظريات العلاقات الدولية. وتُصنّف النظرية الخضراء بأنَّها تندرج ضمن تقليد النظرية النقدية – critical theory tradition، بمعنى أنَّ القضايا البيئية تثير عدة أسئلة حول العلاقات بيننا وبين الآخرين في سياق المجتمع "in the context of community" وصنع القرار الجماعي collective decision-making .

ويُستخدم اصطلاح "الخضراء" للإشارة ببساطة إلى الاهتمامات البيئية، وقد حازت النظرية الخضراء في أوائل التسعينيات على اعتراف بها كنظام فكري جديد في البحث، ولها فرع معياري يعنى بمسائل العدالة والحقوق والديمقراطية والمواطنة والدولة والبيئة، وفرع في الاقتصاد السياسي يعنى بفهم العلاقة بين الدولة والاقتصاد والبيئة (النظرية الخضراء في العلاقات الدولية. https:// political-encyclopedia.org/dictionary).

المفاهيم المركزية للنظرية الخضراء:

– الأمن الأخضر"Green Security": تتمتع النظرية الخضراء برؤية متمركزة حول البيئة في رؤيتها للعالم، ولا تعطي الأولوية للإنسان أو البنى القائمة على الإنسان للعالم غير الإنساني، والمنظور الأخضر للأمن يشمل أمن الطبيعة كلها لذلك يفضل الخُضُر greens- مصطلح الكرة الأرضية بدلًا من الأرضglobe instead of earth. وقد تحدى مُنظِّرو العلاقات الدولية الخضراء النظرية الواقعية في تفسيرها للأمن القومي، وذلك من خلال إطار عمل أكثر شمولًا لفهم الأمن، الذي يأخذ رفاهية الفرد وسلامة النظام البيئي كنقطة مرجعية أخلاقية وتحليلية.

– الدولة الخضراء"Green State": لقد أصبح الدور المتحول للدولة في العلاقات الدولية خاصة في ظل وجود فواعل أخرى، والقدرة والمدى الذي يمْكِنُ من خلالهما الاستجابة للمشاكل البيئية الناشئة مسألة نقاش، بالنظر إلى أنَّ الدول فشلت في الاستجابة للاحتباس الحراري والمشاكل البيئية الأخرى التي بدأت في الستينيات. علاوة على ذلك؛ يرى أنصار النظرية الخضراء أن جشع الدول هو المصدر الرئيسي للمشاكل البيئية، نظرًا لأنَّ الدول تتصرف وفقًا لمنظور المكاسب النسبية relative gains perspective، فهي أكثر حرصًا على حل المشكلات البيئية التي تهمها أكثر، لكنها مترددة في حل المشكلات المتعلقة بالموارد المشتركة (مثل: الماء والهواء والمحيطات). وبينما تم تحديد موقف أنصار النظرية الخضراء ضد هيمنة الدولة فهم يشككون في نوايا وضرورة وجود الدول، فبعض المفكرين الخُضْر يعدُّون الدولة شرًّا لا بد منه.

– الاقتصاد الأخضر"Green Economy": لقد أصبحت العلاقة بين المشكلات البيئية والاقتصاد الدولي أكثر وضوحًا بعد سبعينيات القرن الماضي. وعلى مدار الخمسين عامًا الماضية، نوقشت القضايا البيئية في مؤتمرات القمة الدولية والمؤتمرات ومجموعات الدول لأنه من المقبول على نطاق واسع أن التدهور البيئي والتلوث سواء أكان محليًّا أو عابرًا للحدود القومية أو عالميًّا، يؤثر على الدول بأكملها تمامًا. ومع ذلك؛ فإنَّ المخاوف الاقتصادية تجعل من الصعب –في كثير من الأحيان– التوصل إلى قرار مشترك. ووفقًا لوجهة نظر اقتصادية سياسية دولية خضراء، على الرغم من أن الوعي العالمي مهم للغاية، إلا أنَّه

ينبغي اتخاذ إجراءات على المستوى المحلي. أي إنه يجب أن يكون مبدأ "فكر عالميًّا ونفذ محليًّا think globally act locally هو المبدأ الرئيسي لحل المشكلات العالمية(RI Tayyar, TOPRAk Elif: 2019).

ومن هنا نجد أن النظرية، قد أسهمت في فهم العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالمشاكل البيئية العالمية من خلال إعادة تكوين العلاقة بين الطبيعة البشرية وغير البشرية للعالم، ما يجعلها طريقة جديدة للتفكير، تتطلب أن يكون المجتمع على قدر واعٍ بأهمية الاقتصاد الأخضر من أجل البقاء على الأرض.

سادسًا- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (إيناس أحمد إسماعيل، ٢٠٢١) إلى أن الإدارة الخضراء للموارد البشرية تساعد على دمج الأهداف والاستراتيجيات البيئية في أهداف التنمية الاستراتيجية الشاملة للمنظمة للوصول إلى نظام فعال لإدارة البيئة لتحقيق مزايا مختلفة تفيد وتميز المنظمة، وقد سعت الدراسة لمعرفة دور الإدارة الخضراء للموارد البشرية (GMHR) في تحقيق العلاقة بين السياسات التنموية للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في المنظمات الحكومية المعنية بتحقيق التنمية المستدامة في مصر. وقد أثبتت نتائج الدراسة أنه لا يوجد لـ (GMHR) دور كمتغير وسيط في العلاقة بين السياسات التنموية للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛ وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تخص مجال التطبيق والدراسات المستقبلية.

كما هدفت دراسة (خالد خوجه منصور، ٢٠٢١) إلى دراسة التحديات البيئية الناتجة عن النماذج التنموية المبتهجة التي عرفها العالم، وعجزها عن تقديم حلول للعديد من الإكراهات، التي لم تكتفِ برفاه الإنسان، وإنما تجاوزت ذلك إلى مسألة الوجود. وبروز ظواهر خطيرة حتمت على الجميع التفكير فيها بجدية لمواجهتها، كالاحتباس الحراري والبطالة وغيرها. فجاء الاقتصاد الأخضر كمقاربة تنموية جديدة، تدعو إلى عقلنة استغلال الموارد الطبيعية، وتعزيز العمالة الخضراء. في حين هدفت دراسة (آية همام رجب إبراهيم، ٢٠٢٠) إلى معرفة دور الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد البرامج التنموية الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية في مصر مشيرة أن الدراسة توضح آليات حماية الأمن البيئي في ضوء السياسات الدولية والتشريعات المصرية وكذلك استراتيجيات وسياسات التمويل البيئي موضحة أن مصر استفادت من التجارب والخبرات الناجحة في بعض الدول المتقدمة والدول الصاعدة والآخذة في النمو نحو الاقتصاد الأخضر، وأيضًا تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المجالات؛ مثل: الطاقة، وإدارة المياه، والتنمية العمرانية، والنقل، والسياحة البيئية، ودعم الابتكار، والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، والتدريب، وبناء القدرات التي من شأنها المشاركة في عملية التنمية، والتخطيط السليم، وغيرها من المجالات الأمر الذي يسهم في توفير فرص للعمل اللائق، وفرص للأنشطة الخضراء.

أما دراسة (بوروبة ليليا وبن منصور، ٢٠٢٠) فقد هدفت إلى معرفة دور الابتكار البيئي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، إذ يعدُّ الابتكار البيئي أداة لحماية البيئة من خلال تطوير منتجات صديقة للبيئة والاستخدام الأمثل للموارد، حيث إن هناك اهتمامًا عالميًّا كبيرًا بهذه الابتكارات التي

تسعى العديد من الدول وخاصة هولندا إلى اعتمادها والاستفادة منها قدر الإمكان. وخلصت الدراسة إلى أن الابتكار البيئي يساعد في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، فهو يعدُّ آلية للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وهولندا بفضل اعتمادها على هذه الابتكارات استطاعت أن تتوجه نحو اقتصاد أخضر. في حين أوضحت دراسة (عريوة نصير، ٢٠٢٠) دور أبعاد التسويق الأخضر الحديث في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، في بعديها البيئي والأخلاقي، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء خمسة مؤشرات تغطي عشرين عبارة في استمارة الاستبيان تشرح الأفكار المتعلقة بالتسويق الأخضر الحديث، وخلصت هذه الدراسة إلى أن موضوع حماية البيئة يحتاج إلى العمل المتكامل مع كل الأطراف وفق مبدأ أخلاقيات حماية البيئة، الأمر الذي يسهم في بناء نموذج مبسط للمؤسسة المستدامة التي لا تسعى لتحقيق الأرباح فقط، وإنما إلى نشر الوعي البيئي والأخلاقي لحماية البيئة.

كما كشفت دراسة (نوف خلف محمد الحضرمي وهالة عبد المنعم أحمد سليمان، ٢٠٢٠) عن دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، كذلك تحديد المعوقات التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر (المعوقات: التنظيمية، والإدارية، والمادية)، ومِن ثَمَّ التوصل إلى المقترحات التي يمكن أن تسهم في تذليل تلك المعوقات التي تحدُّ من دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة (٢٠٣٠). كذلك توضيح الفروق بين استجابات القيادات الأكاديمية حول دورهم في تحقيق الاقتصاد الأخضر، تبعًا لمتغير: (الجامعة، والجنس، وعدد سنوات الخبرة في العمل القيادي بالجامعة). ولتحقيق هدف البحث؛ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة مبنية على محورين، هما: (درجة التحقق، والمعوقات). وتكون مجتمع البحث من جميع القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية: (الملك عبد العزيز، الملك سعود، الملك فيصل، تبوك). وتم اختيار عينة عشوائية بنسبة (٣٠٪) من مجتمع البحث. وخلصت نتائج البحث إلى أن: دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، جاء بمستوى متوسط، كما أنه توجد مجموعة من المعوقات التنظيمية والإدارية، والمعوقات المادية التي تحدُّ من تفعيل دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية.

وأكدت دراسة (Facial Boutora:& Ala Eddine Louafi,2020) إبراز أهم العناصر الأساسية التي تناولتها النماذج العالمية الناجحة للجامعات الخضراء في تفعيل الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، وبينت الدراسة أن الجامعة تعد أداة أساسية من أجل التوعية وزرع الفكر الإيجابي وترسيخ الاهتمام بالجانب البيئي، وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة تعد تنمية مستمرة طويلة الأجل للمجتمع تهدف إلى تلبية حاجة البشرية في الوقت الحاضر وفي المستقبل عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وتجديدها، والحفاظ على الأرض للأجيال المقبلة.

وهدفت أيضًا دراسة (Azaizia, Serra,2020) إلى تحليل التوجه العالمي لتمويل الاستثمارات المسئولة بيئيًّا من خلال الصكوك الخضراء، ذلك لما لدعم تمويل الاستثمارات من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة مع الأخذ في الحسبان الأثر البيئي لها، من خلال ما يشهده العالم من

تدهور بيئي ملحوظ. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية الصكوك الخضراء كأداة تمويلية لاقت نجاحًا كبيرًا بعدِّها أداة تمويلية تستهدف المشاريع ذات الأولوية البيئية رغم جملة التحديات التي تواجهها، هذا وقد تركزت أهم المشاريع الممولة من الصكوك الخضراء عالميًّا في مشاريع: الطاقة المتجددة، وإدارة الطاقة، والبناء المستدام، والنقل المستدام.

في حين هدفت دراسة (Oleg Rybalkin,Dainis, 2019)إلى التعرف على دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة (دراسة حالة: دول الاتحاد الأوربي) حيث توصلت إلى أن تحليل مفاهيم الاقتصاد الأخضر قد ارتبط تاريخيًّا بمناقشة أوسع للعلاقات بين التنمية المستدامة والبيئة، ومن الضروري استخدام نموذج جديد ينص بوضوح على أن البيئة والنمو الاقتصادي لا يمكن النظر إليهما على أنهما أهداف متضاربة؛ بل على إنهما مفهومان مرتبطان بعضهم ببعض ومكملان كل منهما الآخر لتحقيق التنمية المستدامة

كما أشارت دراسة (Angeles:2014) إلى موضوع التعلم من أجل اقتصاد مستدام، وتدريس الكفاءات الخضراء في الجامعات، وهذا الدور الذي تقوم به الجامعات في إسبانيا فيما يتعلق بهذه القضايا، ويقدم مقترحًا تدريبيًّا يضم أربع كفاءات رئيسية في مجال الاستدامة مع مؤشر الأداء، المقابلة، التسامح بتقييم مستويات الإنجاز المختلفة في عمليات التدريب، وتوصلت الدراسة إلى وجوب أن تتعين الكفاءات فيما يتعلق بخريجي المستقبل الذين سوف يعينون في الوظائف الخضراء ليس هذا فقط، لكن أيضًا فيما يتعلق بالخريجين الذين سيعملون في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وهدفت دراسة(Yong Geng, Kebin: 2012) إلى إنشاء جامعة خضراء في الصين "جامعة شيانغ"، وتوصلت الدراسة إلى أن الصين تواجهها تحديات مختلفة نتيجة سرعة التصنيع والتحضر؛ مثل: التدهور البيئي وتغير المناخ، وهذا يتطلب من الجامعات الصينية تعليم المزيد من الطلاب المؤهلين، مع وجود معرفة قوية بشأن حماية البيئة. لذلك حظيت جهود الجامعات الخضراء باهتمام كبير في إنشاء جامعات خضراء لتوعية طلابها بالتحديات البيئية الناتجة من التغيرات المناخية التي تؤدي إلى التدهور البيئي.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

- من خلال عرض الدراسات السابقة تبين للباحثة أنها لم تجد أية دراسة تناولت الوعي المجتمعي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ بل إن جميعها تناول علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة فقط.

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن الاقتصاد الأخضر هو أساس الوصول للتنمية المستدامة، كما بحثت الدراسات السابقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع متغير أو أكثر من متغيرات الدراسة، إلا أنها لم تتناول بشكل مباشر العلاقة بين جميع متغيرات الدراسة، وهذا ما يميز الدراسة الحالية.

- تعد الدراسة الحالية محاولة جدية للخروج بعلاقات واضحة ذات طابع علمي بين متغيرات الدراسة ومستوى الوعي المجتمعي بالاقتصاد الأخضر.

سابعًا- منهجية الدراسة:

تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم اختيار عينة عشوائية تمثل ثلاث فئات من المجتمع المصري التي يتوقع أن يكون لها علاقة بالاقتصاد الأخضر، وهم: العاملون بقطاع الزراعة، والعاملون بقطاع الصناعة، والباحثون في مجالات البيئة والاقتصاد الزراعي، وقد بلغ حجم عينة الدراسة ٢٠٢ مفردة موزعين على الفئات الثلاث، بلغ حجم عينة العاملين بالزراعة (١٠٠مفردة) مزارع، وتم اختيارهم عشوائيًّا من كشوف الحيازة الزراعية (الحائزين بالجمعية التعاونية الزراعية) بجمعيتيْ السفانية التابعة لمركز طوخ محافظة القليوبية، وجمعية سمادون التابعة لمركز أشمون محافظة المنوفية بواقع ٥٠ مبحوثًا من كل جمعية، وتم اختيار هاتين المحافظتين لأنهما تعدان من أكثر المحافظات اهتمامًا بالزراعة، كما تم اختيار(٥٧ مفردة) من العاملين بقطاع الصناعة من بين فني ومهندس ومحاسب وعضو إدارة تم اختيارهم من بين العاملين ببعض مصانع مدينة السادات التابعة لمحافظة المنوفية بوصفها من المدن الصناعية الجديدة، حيث تضم عددًا من الصناعات في قطاعات النسيج والكهرباء والمواد الغذائية ومواد البناء والبلاط وصناعة المواسير والكيماويات والأحماض والبلاستيك ومستلزمات السيارات والورق ومستلزماته وغيرها، حيث بلغ إجمالي المصانع بها ٦٤٠ مصنعًا يعمل بها ١٠٤٩٧١ عاملًا، تم اختيار ثلاثة مصانع تمثل أهم ثلاثة قطاعات، وتم التطبيق على المنطقة الصناعية الأولى فوقع الاختيار على مصنع البلاطات أسقف - بلوكات حاملة مفرغة، تابع لشركة سامكريت مصر سامي سعد وشركاه، ومصنع لتصنيع مواسير P.V.C وملحقاتها التابع لشركة الوادي الأخضر لصناعة البلاستيك، ومصنع للمنظفات الصناعية التابع للشركة المصرية للمنظفات الصناعية. كما تم اختيار ٤٥ مفردة من الباحثين (أعضاء هيئة تدريس) تم اختيارهم من قسميْ البيئة والزراعة الحيوية والاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بالقاهرة - جامعة الأزهر، وذلك حسب ما أتيح للباحثة حيث واجهت العديد من الصعوبات في إقناع المبحوثين للإجابة عن هذا الاستبيان.

أداة جمع النتائج: استخدم الاستبيان بالمقابلة كأداة لجمع نتائج البحث، حيث تم إعداد استمارة استبيان في ضوء أهداف البحث ومشكلته، وعليه فقد استخدمت الباحثة مقياس ليكرث الثلاثي (مرتفع ومنخفض ومتوسط) للتعرف على درجة وعي المبحوثين على كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة. وتضمنت الأداة عدة أقسام جاءت على النحو التالي:

القسم الأول: النتائج الشخصية للمبحوثين من حيث: السن، والنوع، والمهنة، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، وتعليم الأب، وتعليم الأم، وعدد أفراد الأسرة، والحالة المهنية للأب، والحالة المهنية للأم، والانفتاح الثقافي.

القسم الثاني: قياس وعي المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال استقصاء رأيهم علي اثنين وعشرين عبارة تعكس مفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك على مقياس مكون من أربع فئات، هي: مرتفعة، متوسطة، منخفضة، محدودة؛ وأعطيت الاستجابات الدرجات، ٤، ٣، ٢، ١. وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن درجة وعي المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وقد تراوح المدى النظري

للوعي بين ٢٢ كحد أدنى، و٨٨ درجة كحد أعلى، وتم توزيع المبحوثين وفقًا لدرجاتهم الإجمالية إلى ثلاثة مستويات هي منخفض من ٢٢-٤٣، ومتوسط من ٤٤-٦٥، ومرتفع من ٦٦-٨٨ وفقًا للمدى النظري.

القسم الثالث: قياس الوعي الاجتماعي لدى المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول للأخضر، وذلك في مجالات الأراضي الزراعية، وتم قياسه بخمس عشرة عبارة، وفي مجال الصناعة تم قياسه بست عبارات، وفي مجال الطاقة بخمس عبارات، وفي مجال الأبنية الخضراء بثلاث عبارات، وفي مجال النقل بست عبارات، وفي مجال إدارة المياه بإحدى عشرة عبارة، وفي مجال إدارة المخلفات بتسع عبارات، وذلك على مقياس مكون من أربع فئات هي: كبيرة، متوسطة، منخفضة، محدودة؛ وأعطيت الدرجات ٤، ٣، ٢، ١. وجمعت الدرجة الكلية لكل مجال لتعبر عن درجة وعي المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول للاقتصاد الأخضر في كل مجال. وتم توزيع المبحوثين وفقًا لدرجاتهم الإجمالية في كل مجال إلى ثلاثة مستويات على النحو التالي وفقًا للمدى النظري:

١-مجال إدارة الأراضي: منخفض من ١٥-٢٩، متوسط من ٣٠-٤٤، مرتفع من ٤٥-٦٠.

٢- مجال الصناعة: منخفض من ٦-١١، متوسط من ١٢-١٧، مرتفع من ١٨-٢٤.

٣- مجال الطاقة: منخفض من ٥-٩، متوسط من ١٠ -١٤، مرتفع من ١٥-٢٠.

٤- مجال الأبنية الخضراء: منخفض من ٣-٦، متوسط من ٧-٩، مرتفع من ١٠-١٢.

٥- مجال النقل: منخفض من ٦-١١، متوسط من ١٢- ١٧، مرتفع من ١٨-٢٤.

مجال إدارة المياه: منخفض من ١١-٢١، متوسط من ٢٢-٣٢، مرتفع من ٣٣-٤٤.

إدارة المخلفات: منخفض من ٩-٢١، متوسط من ٢٢- ٣٣، مرتفع من ٣٤-٤٥.

القسم الرابع: قياس الوعي الاجتماعي بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر: وتم قياسه باستقصاء رأي المبحوثين على تسع عشرة عبارة تتضمن جميع المتطلبات اللازمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وذلك على مقياس مكون من أربع فئات هي معرفة: مرتفعة، متوسطة، منخفضة، محدودة، وأعطيت الدرجات ٤، ٣، ٢، ١. وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن وعي المبحوثين بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وقد بلغ تراوح المدى النظري للمعرفة بهذه المتطلبات بين ١٩ درجة كحد أدنى، و٧٦ درجة كحد أعلى، وتم توزيع المبحوثين وفقًا لدرجاتهم الإجمالية إلى ثلاثة مستويات هي منخفض من ١٩-٣٧، متوسط من ٣٨- ٥٦، مرتفع من ٥٧-٧٦.

القسم الخامس: قياس الوعي الاجتماعي بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر: وتم قياسه من خلال استقصاء رأي المبحوثين عن مدى وعيهم ومعرفتهم بست جهات هي: الحكومة، القطاع الخاص، المؤسسات المالية، المنظمات الدولية، منظمات المجتمع المدني، المستهلكون؛ وذلك على مقياس مكون من أربع فئات هي معرفة: مرتفعة، متوسطة، منخفضة، محدودة؛ وأعطيت الدرجات ٤، ٣، ٢، ١. وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن مدى معرفة المبحوثين بهذه الجهات المنوطة بالاقتصاد الأخضر، وتم توزيع المبحوثين وفقًا لدرجاتهم الإجمالية إلى ثلاثة مستويات هي: منخفض من ٦-١١، متوسط من ١٢-١٧، مرتفع من ١٨-٢٤.

القسم السادس: قياس الوعي المجتمعي بأهم التحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر، حيث تم استقصاء رأي المبحوثين على خمس عشرة عبارة تعكس هذه التحديات والمعوقات على مقياس مكون من أربع فئات هي معرفة: مرتفعة، متوسطة، منخفضة، محدودة؛ وأعطيت الدرجات ٤، ٣، ٢، ١. وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن مدى وعي المبحوثين بالتحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتم توزيع المبحوثين وفقًا لدرجاتهم الإجمالية إلى ثلاثة مستويات هي : منخفض من ١٥-٢٩، متوسط من ٣٠ -٤٤، مرتفع من ٤٥-٦٠.

صدق أداة البحث وثباتها: تم التأكد من صدق المقياس الظاهري من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال البحث، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التعديل لبعض الفقرات، وكذلك تم إضافة وحذف بعض الفقرات بحيث أصبحت الاستبانة قابلة للتطبيق.

وبعد الانتهاء من تصميم المقياس علي النحو السابق عرضه، تم إجراء اختبار مبدئي له على خمسة عشر مبحوثًا بواقع خمسة مبحوثين من كل فئة من الفئات المستهدف تطبيق المقياس عليهم للتأكد من تغطية المقياس لجوانب الموضوع وسهولة فهم العبارات،ثم تم حساب معامل الارتباط لكل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس ككل

ومن خلال استخدام إعادة الاختبار (Test-retest)، وذلك بتطبيقها على عينة استطلاعية ١٥ من خارج عينة التطبيق، حيث بلغ معامل الارتباط برسون ٩٦٪، كما تم حساب ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ حيث بلغ الثبات (٩٤٪).

وقد جمعت النتائج الميدانية للدراسة خلال شهريْ سبتمبر وأكتوبر من عام ٢٠٢١ بالمقابلة مع المبحوثين السابق تحديدهم، وبعد جمع النتائج تم تفريغها وتحليلها إحصائيًّا باستخدام جداول الحصر العددي والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، واختبار مربع كاي للتطابق النسبي، وتحليل التباين "ف" لاختبار معنوية الفروق في معرفة المبحوثين من الفئات الثلاث ببنود التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ثامنًا: نتائج البحث:

١- وصف عينة البحث.

جدول (١) توزيع المبحوثين وفقًا لخصائصهم المدروسة

الخصائص	عدد	٪	الخصائص	عدد	٪
			٧- المستوى التعليمي		
١-السن			يقرأ ويكتب	٧٤	٣٦,٦
٢٠-٣٥	٨٥	٤٢,١	متوسط	٧٢	٣٥,٦
٣٦-٥٢	١٠٣	٥١	فوق المتوسط	٣٢	١٥,٨
٥٣-٧٠	١٤	٦,٩	جامعي	١٨	٨,٩
			فوق الجامعي	٦	٣

٢- النوع			**٨- المستوى التعليمي**		
ذكر	١٥٦	٧٧,٢	للأم	٨٢	٤٠,٦
أنثى	٤٦	٢٢,٨	تقرأ وتكتب	٩١	٤٥
			متوسط	١٦	٧,٩
			فوق المتوسط	١٠	٥
			جامعي	٣	١,٥
			فوق الجامعي		
٣- المهنة			**٩- عمل الأب**		
الزراعة	١٠٠	٤٩,٥	يعمل	١٦٤	٨١,٢
عاملون بالصناعة	٥٧	٢٨,٢	لا يعمل	٣٨	١٨,٨
باحثون	٤٥	٢٢,٣			
٤- المستوى التعليمي			**١٠- عمل الأم**		
متوسط وما قبله	١٠٩	٥٤	تعمل	٣٧	١٨,٣
فوق المتوسط	١٦	٧,٩	لا تعمل	١٦٥	٨١,٧
عالي	٣٢	١٥,٨			
فوق الجامعي	٤٥	٢٢,٣			
٥- الحالة الاجتماعية			**١١- الانفتاح الثقافي**		
أعزب	٢٨	١٣,٩	منخفض	٢٣	١١,٤
متزوج	١٥٠	٧٤,٣	متوسط	١٢٧	٦٢,٩
مطلق	١٨	٨,٩	مرتفع	٥٢	٢٥,٧
أرمل	٦	٣			
٦- عدد أفراد الأسرة					
أسرة صغيرة (أقل من ٣ أفراد)	٥١	٢٥,٢			
أسرة متوسطة (٣-٦)	١٢٠	٥٩,٤			
أسرة كبيرة (٧ فأكثر)	٣١	١٥,٣			

يتبين من نتائج جدول (١) أن خصائص عينة البحث جاءت على النحو التالي: أن ما يزيد على نصف المبحوثين (٥١٪) من متوسطي السن ما بين ٣٦-٥٢ سنة، وأقل نسبة (٦,٩٪) من كبار السن أكبر من ٥٣ سنة، وما يزيد على ثلاثة أرباعهم (٧٧,٢٪) من الذكور، وما يقرب من نصفهم (٤٩,٥٪) من العاملين

بقطاع الزراعة، وأن ٢٨,٢٪ يعملون بقطاع الصناعة، و٢٢,٣٪ من الباحثين. كما تبين أن ما يزيد على نصف المبحوثين (٥٤٪) مستوى تعليمهم متوسط وما قبله، وأن ٢٢,٣٪ تعليمهم فوق الجامعي، وما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين (٧٤,٣٪) متزوجون، وما يقرب من ثلاثة أخماسهم (٥٩,٤٪) يعيشون في أسر متوسطة من ٣-٦ أفراد، وما يزيد على الثلث منهم (٣٦,٦٪) آباؤهم يقرأ ويكتب، وتقاربت منها نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط (٣٥,٦٪)، وما يزيد على أربعة أخماسهم (٨١,٢٪) يعمل آباؤهم؛ بينما بلغت نسبة أمهاتهم اللاتي لا يعملن ٨١,٧٪، وما يزيد على ثلاثة أخماسهم (٦٢,٩٪) انفتاحهم الثقافي متوسط، ومن هنا نجد أن تجارب المجتمعات أثبتت أن الكيانات الواعية من المثقفين والمبدعين يمثّلون دور الجسر الواصل بين السلطة والشعوب، وبين مجريات الواقع داخليًّا وخارجيًّا وروح الشعوب؛ ففي كل عمليات الحفاظ على المجتمعات أو تغيير المجتمعات يعتمد الحفاظ والتغيير غالبًا على وعي المثقفين والمبدعين في شتى المجالات، لتأثيرهم كأكبر قوة ناعمة مؤثرة على المجتمع تخاطب القلب والعقل معًا، وتضع بصمتها المؤثرة سلبًا كانت أو إيجابًا ويوضح المخاطر، وحين يصبح هذا الصمام محصنًا بالوعي والأمانة والصدق والإخلاص يبقى المجتمع آمنًا من أي مستغل أو طامع أو غزو فكري أو ثقافي يهدم بنيانه ويفتت كيانه.

جدول رقم (٢) المتوسط المرجح لمعرفة المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته في الحد من مخاطر التغيرات البيئية

م	العبارة	المتوسط المرجح
١	المعرفة بالقضايا البيئية (التلوث – التغيرات المناخية – التنمية المستدامة)	٣,٣٢
٢	تدخل البشر في الأنظمة البيئية ينتج عنه عواقب بيئية وخيمة	٣,٣٠
٣	يتوفر الكثير من الموارد الطبيعية بالاستغلال الرشيد لها، وتشبع كل احتياجاتنا	٣,١٥
٤	القوانين الموجودة في الدولة غير كافية لحماية البيئة	٢,٩٥
٥	ترشيد السلوك الاستهلاكي للفرد من المياه يسهم في حماية الموارد الطبيعية	٣,٣٢
٦	إعادة تدوير المخلفات يسهم في حماية البيئة	٣,٢٧
٧	الوعي المجتمعي بقضايا البيئة مثل الاحتباس الحراري وتلوث البيئة يساعد في المحافظة عليها	٣,١١
٨	الاقتصاد الأخضر يعزّز من الجهود المبذولة لتخفيف حدّة الفقر في المجتمع	٣,٠٩
٩	الاقتصاد الأخضر يتضمن آليات لاستحداث فرص عمل إضافية للشباب	٣,٠٣
١٠	الاقتصاد الأخضر يعزّز كفاءة استخدام الموارد، ويحقق الأمن المجتمعي	٣,١٧

١١	الاقتصاد الأخضر يحقّق منافع لكل أفراد المجتمع	٣,٠٤
١٢	يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي	٣,٠٩
١٣	يعمل الاقتصاد الأخضر على خفض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث	٣,٠٥
١٤	يعزز كفاءة استخدام الموارد والثروات الطبيعية خاصة الأرض والمياه	٣,٣٢
١٥	يعزز الأمن الوطني في مجال الطاقة والمياه	٣,١٥
١٦	يعزز التنافسية الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب	٣,٠٢
١٧	يعمل على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ	٣,١٦
١٨	يزيد من جلب الاستثمارات في مجال الزراعة والصناعة	٢,٩٩
١٩	يهدف إلى تخفيف مستوى التدهور البيئي	٣,١٢
٢٠	يدعم الابتكار والمعرفة في مجال التنمية المستدامة	٣,١٠
٢١	يزيد من فعالية الأعمال في المجالات التجارية والبنية التحتية	٢,٩٢
٢٢	يوفر معيشة حضرية أكثر استدامة تحافظ على صحة الإنسان	٣,١٤

تشير نتائج جدول (٢) إلى أن استجابات المبحوثين من الفئات الثلاث (العاملين بالزراعة – العاملين بالصناعة – الباحثين) عن مدى معرفتهم بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بالقضايا البيئية من تلوث وتغيرات مناخية، وترشيد السلوك الاستهلاكي للفرد من المياه، ويعزز الاقتصاد الأخضر من كفاءة استخدام الموارد والثروات الطبيعية، وذلك بمتوسط مرجح بلغ ٣,٣٢ درجة من أربع درجات لكل منهما، ثم تدخل البشر في الأنشطة البيئية ينتج عنه عواقب بيئية وخيمة ٣,٢٧ درجة، الاقتصاد الأخضر يحقق الأمن المجتمعي ٣,١٧ درجة؛ بينما كانت أقل معرفة للمبحوثين ببند يزيد الاقتصاد الأخضر من فعالية الأعمال في المجالات التجارية والبنية التحتية بمتوسط مرجح ٢,٩٢ درجة، وهذا ما أكدته دراسة (زينب زعزوع: ٢٠١٤) بعنوان: الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص عمل للشباب؛ حيث توصلت إلى أن الاقتصاد الأخضر أداة أساسية لتيسير تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر من خلال سياسات تراعي الأوضاع الوطنية، وتحترم سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية، ومن هنا نجد أن الوعي المجتمعي بمعناه العام يشير إلى حالة صحية إيجابية تعكس فهم أفراد المجتمع لواقعهم بكل مكوناته من صعوبات وتحديات وفرص ومجالات ومواطن القوة ومواطن الضعف، وتضعهم في الموقع المناسب لتحديد الخطوات ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.

جدول (٣) توزيع المبحوثين وفقًا لمستوى وعيهم ببنود التحول نحو الاقتصاد الأخضر

م	مستوى الوعي البنود	منخفض	متوسط	مرتفع	الإجمالي				
		عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
١	مفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته	٤	٢,٠	٨١	٤٠,١	١١٧	٥٧,٩	٢٠٢	١٠٠
٢	أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي	٢	١,٠	٧٧	٣٨,١	١٢٣	٦٠,٩	٢٠٢	١٠٠
٣	أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة	٤	٢,٠	٦٧	٣٣,٢	١٣١	٦٤,٩	٢٠٢	١٠٠
٤	أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة	٨	٤,٠	٥٩	٢٩,٢	١٣٥	٦٦,٨	٢٠٢	١٠٠
٥	أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء	١٠	٥,٠	٩٧	٤٨,٠	٩٥	٤٧,٠	٢٠٢	١٠٠
٦	أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال النقل	١٠	٥,٠	٥٥	٢٧,٢	١٣٧	٦٧,٨	٢٠٢	١٠٠
٧	أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه	٤	٢,٠	٩١	٤٥,٠	١٠٧	٥٣,٠	٢٠٢	١٠٠

٨	أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات	٢٠	٩,٩	١٣٧	٦٧,٨	٤٥	٢٢,٣	٢٠٢	١٠٠
٩	الوعي بمتطلبات التحول للاقتصاد الأخضر	٦	٣,٠	٨٧	٤٣,١	١٠٩	٥٤,٠	٢٠٢	١٠٠
١٠	الوعي بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر	٦	٣,٠	٥٣	٢٦,٢	١٤٣	٧٠,٨	٢٠٢	١٠٠
١١	الوعي بالتحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر	٤	٢,٠	٨٦	٤٢,٦	١١٢	٥٥,٤	٢٠٢	١٠٠

وبتوزيع المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته على ثلاثة مستويات تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين (٩، ٥٧ ٪) معرفتهم مرتفعة بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وأن خمسيْ المبحوثين (١, ٤٠٪) معرفتهم متوسطة؛ بينما كانت أقل نسبة منهم معرفتهم منخفضة بمفهوم الاقتصاد الأخضر. ويمكن تفسير ارتفاع معرفة المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته إلى كثرة المشكلات البيئية والمعاناة منها، التي لحقت بكل فرد في المجتمع وبالتالي يرتفع وعيهم لأية وسيلة تخلصهم من هذه المشكلات البيئية، وهذا ما أشار إليه النموذج البيئي الجديد، حيث أكد كلٌّ من "وليام كآتون" و"رايلي دنلاب "" William Katton and Riley Dunlap" عام ١٩٧٨، على التفاعل بين البيئة الفيزيقية والتنظيم الاجتماعي والسلوك، حيث إن سلوك الأفراد تجاه بيئتهم يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على البيئة، وكانت حجتهم في ذلك، أن معظم الأنماط الاجتماعية تنظر إلى المجتمعات الإنسانية على أنها محور العالم الطبيعي، وتهدف إلى خدمة الإنسان دون مراعاة العناصر البيئية الأخرى، حيث إن قيام الإنسان باستغلال البيئة جعله يبحث عن أسرع طريقة لاستغلالها والفوز بثرواتها دون مراعاة لما يترتب على هذه الطريقة من هدر وتلويث للبيئة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الأنظمة البيئية على استيعاب التلوث وامتصاصه.

جدول (٤) قيم اختبار "ف" لمعنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث (الباحثين - العاملين بقطاع الصناعة – العاملين بقطاع الزراعة) من حيث معرفتهم ببنود الاقتصاد الأخضر

الأخضر بنود التحول للاقتصاد	المتوسط الحسابي باحثون	عاملون بالصناعة	عاملون بالزراعة	قيم "ف" المحسوبة	مستوى المعنوية
المعرفة بمفهوم الاقتصاد الأخضر	٧٨,١٥	٧٢,٢٩	٦٢,٩٩	٣٦,٢٥	**
أسباب التحول للاقتصاد الأخضر في ١- مجال إدارة الأراضي	٥٢,٢٢	٤٩,٣٣	٤٣,٢٨	٢٥,٧٨	**
٢- في مجال الصناعة	٢١,٧٣	١٩,٠٥	١٧,٧٨	٢٠,٠٧	**
٣- في مجال الطاقة	١٧,١٥	١٥,٣٣	١٤,٦٢	١٠,٨١	**
٤- في مجال الأبنية الخضراء	١٠,٣١	٩,٨٢	٨,٧٥	١٢,١٧	**
٥- في مجال النقل	٢١,١٣	١٩,١٤	١٧,١٠	٢٠,٧٠	**
٦- في مجال إدارة المياه	٣٧,٤٠	٣٥,٤٢	٣٢,٤٧	١١,٨٤	**
٧- في مجال إدارة المخلفات	٣١,٦٨	٣٠,٣٨	٢٥,٩٦	٢٨,٠١	**
متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر	٦٤,٥٣	٦٠,٢٤	٥٤,٠٣	٢١,٦٠	**
الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر	٢٠,٤٨	١٩,١٩	١٧,٩٨	٧,٣٥	**
التحديات التي تواجه التحول للاقتصاد الأخضر	٤٩,٥١	٤٨,٤٢	٤٣,١٤	١١,١١	**

ولاختبار معنوية الفروق بين فئات المبحوثين الثلاث من حيث معرفتهم بمفهوم الاقتصاد الأخضر تبين من نتائج جدول (٤)، أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ٣٦,٢٥ درجة، وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١. وهذا الفرق لصالح فئة الباحثين حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفة الباحثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر ٧٨,١٥ درجة وللعاملين بالصناعة ٧٢,٢٩ درجة، وللزراع ٦٢,٩٩ درجة. الأمر الذي يفسر ارتفاع معرفة المبحوثين إجمالًا بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته، وأن معرفة الباحثين تأتي في المرتبة الأولى يليها معرفة العاملين بالمصانع، ثم العاملين بقطاع الزراعة وهي نتيجة منطقية، ومن هنا نجد أنه عندما يكون المجتمع واعيًا مثقفًا مدركًا لواقعه كما هو دون مغالطة أو تزييف، وملمًّا بما يتطلبه النجاح من مقدمات ولوازم وتضحيات، ومنتبهًا للمخاطر المتربصة به؛ فإنه حينها سيكون متى وجدت الإرادة الحقيقية على جادة النهوض الحضاري، ولكن المؤسف حين لا يكون المجتمع واعيًا مثقفًا غير ملمٍّ ومدرك لواقعه وظروفه ومكائد أعدائه فيعيش على غير وضوح في السياسات والخطط والرؤى المستقبلية، وتراه متخبطًا في أزماته متنقلًا بينها دون خطوات حقيقية تأخذه للأمام؛ بل تمضي السنوات الطوال والعقود المتتابعة وهو ثابت في مكانه، وربما تراجع إلى

الوراء. كما أكدت "دراسة سارة عزايزية، ٢٠٢٠" إلى أهمية الصكوك الخضراء كأداة تمويلية لاقت نجاحًا كبيرًا بوصفها أداة تمويلية تستهدف المشاريع ذات الأولوية البيئية رغم جملة التحديات التي تواجهها. هذا؛ وقد تركزت أهم المشاريع الممولة من الصكوك الخضراء عالميًّا في مشاريع: الطاقة المتجددة، وإدارة الطاقة، والبناء المستدام، والنقل المستدام.

جدول رقم (٥) قيم مربع كاي للعلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى وعيهم ببنود التحول نحو الأخضر

المتغيرات	المعرفة بالمفهوم	إدارة الأراضي	الصناعة	الطاقة	الأبنية الخضراء	النقل	إدارة المياه	إدارة المخلفات	المتطلبات	الجهات المعنية	التحديات
الانفتاح الثقافي	١٥,٦٠**	٢,٩٨	٦,٨٤	٧,٥٨	٣,٣٨	١٣,٥٠**	٤,٩٧	٧,٨٤	٦,٦١	٧,١٤	٤,٢٤
الحالة المهنية للأب	٠,٣٢٧	٣,٨٨	٠,٣١٤	٦,٦٩	٨,٤٥*	٥,١٣	٤,٢١	٠,٨٨٢	٢,٥٧	٧,٥١*	٤,٢٢
أفراد الأسرة	٥,٤١	١٢,٤٥*	٣,٨٧	٤,٥٤	٣,٢٩	١٢,٥٤*	٢,٦٨	١٣,٨١**	٧,٤١	٣,٦٥	٣,٥٣
تعليم الأم	٣٥,٣٠**	٢١,٨٧	٢٠,٤٣**	١١,١٣	٢٨,٩٩**	١٥,٦٥*	١١,٠٥	١٧,٤٩*	٥,١٩	٥,٢٣	١٧,٦٦*
تعليم الأب	١٠,٩١	٧,١٠	١٢,١٤	٢٥,٤٨**	١١,٤٦	١٥,٥٦*	٦,٥٤	١٣,١٠	١١,١٣	٧,٢٥	٧,٥٦
الحالة الاجتماعية	٦,٧٥	٥,٦٢	١,٦٩	٥,٦٦	٨,٧	٨,٠٤	١٠,٣٤	٦,٩٤	١٤,٠٨*	٥,٩٩	٦,٥٢
الحالة التعليمية	٣,٥٢	١٣,٣١*	١٥,٩٥*	١٣,٨٥*	٢,٨٦	١٢,٢٩*	١١,٤٣	٩,٦٧	١٢,٦٥*	٩,٥٦	١٤,٤٦*
المهنة	١٩,١٨**	٢٥,٥٥**	٥٨,٧٧**	٤٣,٥٠**	٦,٧٤	١٩,٢٨**	١١,١٤*	٥,٣٨	١٠,٤٩*	٣١,٤١**	١١,٧٨*
النوع	١٤,٦٣**	١١,٠٣**	٨,٤١*	١٠,٩٢**	٣,٦٩	٤,٣٤	١٤,٩٧**	٢,٠٦	٤,٨٢	٠,٥٤١	٢,٣٠

لاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين بمستوى معرفتهم إجمالًا بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته تم استخدام اختبار مربع كاي، حيث تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيرات: النوع، المهنة، مستوى تعليم الأم، الانفتاح الثقافي، وبين مستوى معرفة المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة على الترتيب ٦٣ ,١٤ ،٣٠ ،١٩ ,١٨, ٣٥ ،٦٠ ,١٥ وجميعها معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١، وقد كانت العلاقة معنوية لصالح الذكور عن الإناث، ولصالح الباحثين عن الزراع والعاملين بالصناعة، وذوي الانفتاح الثقافي المرتفع عن غيرهم، حيث يمثل الوعي الاجتماعي "مجموعة من المفاهيم والأفكار والثقافات التي يكتسبها الفرد وتمثل انعكاسًا لمفهومه الشامل لذاته وقضايا مجتمعه والعلاقات الاجتماعية فيه وتاريخه وحاضره، وتتشكل بواسطة عوامل مختلفة ترتبط بتنشئة الفرد الاجتماعية وعبر مؤسسات الدولة المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي إحداها؛ ومن ثم يقوم الفرد بدور إيجابي تجاه مجتمعه وقضاياه وحل مشكلاته"، ويختلف الوعي الاجتماعي من مجتمع لآخر حسب تنوع المفاهيم والأفكار والثقافات السائدة في المجتمع، وحسب فهم وتفسير أفراد المجتمع لها كما تتعدد أشكال الوعي الاجتماعي إلى الوعي الديني والثقافي والسياسي والاقتصادي والصحي. كما توصلت دراسة: "Oleg Rybalkin, Dainis ٢٠١٩: " إلى أن تحليل مفاهيم الأخضر قد ارتبط تاريخيًّا بمناقشه أوسع للعلاقات بين التنمية المستدامة والبيئة، ومن الضروري استخدام نموذج جديد ينص بوضوح على أن البيئة والنمو الاقتصادي لا يمكن النظر إليهما على أنهما أهداف متضاربة؛ بل إنهما مفهومان مرتبطان بعضهم ببعض، ومكملان كل منهما الآخر لتحقيق التنمية المستدامة.

في حين لم تتبين معنوية العلاقة بين متغيرات الحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، ومستوى تعليم الأب، وعدد أفراد الأسرة، والحالة المهنية للأب، وبناء على هذه النتائج فإننا لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الأول كلية، القائل بعدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة (خصائص المبحوثين) ومستوى معرفتهم بمفهوم الاقتصاد الأخضر؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات الأربعة التي ثبت معنوية علاقتها وهي: النوع، المهنة، مستوى تعليم الأم، الانفتاح الثقافي، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل لهذه المتغيرات.

٣- الوعي المجتمعي بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

• مجال إدارة الأراضي الزراعية:

جدول (٦) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية (الزراعة المستدامة)

م	العبارة	المتوسط المرجح
١	يزيد من الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية	٣,٤٢
٢	الاعتماد على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة في استخدامات الأراضي	٣,٢٠
٣	رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وتحسين نظم الصرف	٣,٢٤
٤	تعديل التركيب المحصولى لصالح الزراعات الأقل استهلاكًا للمياه	٣,٠١
٥	معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة	٢,٩٩
٦	دعم سبل العيش المستدام في الريف، وتبني سياسات الحد من الفقر	٢,٩٨
٧	تحقيق الأمن الغذائي عبر استخدام التقنيات الزراعية الأكثر استدامة	٣,١٨
٨	تعزيز خصوبة التربة عن طريق استخدام مخصبات طبيعية ومستدامة	٣,١٧
٩	زراعة المحاصيل التي تحافظ على خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية	٣,٠٩
١٠	تكامل الثروة الحيوانية مع الإنتاج النباتي	٣,١٢
١١	تعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر، وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي	٣,٠٧
١٢	الحد من استخدام المبيدات الكيميائية ومبيدات الحشائش من خلال استخدام المكافحة البيولوجية المتكاملة	٣,٢١
١٣	التوسع في الزراعات العضوية للحفاظ على الصحة العامة	٣,١٤
١٤	التوسع في زراعة الأشجار بما يحافظ على نقاء الهواء وتقليل التلوث	٣,٠٧
١٥	استخدام نظام الزراعة بدون حرث بما يقلل من تشغيل الآلات الزراعية التي تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكربون.	٢,٩٦

تشير نتائج جدول (٦) إلى أن استجابة المبحوثين علي عبارات المعرفة بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا

للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها: يزيد الاقتصاد الأخضر من الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية بمتوسط مرجح ٣,٤٧ درجة من أربع درجات، ثم: رفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة وتحسين نظام الصرف ٣,٢٤ درجة، وكانت أقلها المعرفة بعبارة استخدام نظم الزراعة بدون حرث بما يقلل من تشغيل الآلات الزراعية ٢,٩٦درجة، حيث إن الاقتصاد الأخضر يسهم في الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر، وذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية، وذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي، ونستطيع أن نوصلها إلى الفقراء.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية على ثلاثة مستويات تبين من نتائج جدول (٣) أن ثلاثة أخماس المبحوثين (٩, ٦٠٪) معرفتهم مرتفعة بهذه الأسباب، وما يقرب من الخمسين (١, ٣٨٪) معرفتهم متوسطة، وأقل نسبة ١٪ معرفتهم منخفضة بهذه الأسباب.

ولاختبار معنوية الفروق بين الفئات الثلاث من المبحوثين من حيث درجة معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ٢٥ ,٧٨ وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ الأمر الذي يعني وجود فروق بين المبحوثين الثلاثة، وهذا الفرق لصالح فئة الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفتهم بهذه الأسباب ٥٢ ,٢٢ درجة، ولدى العاملين بالصناعة ٤٩ ,٣٣ درجة، ولدى الزراع ٢٨, ٤٣ درجة، الأمر الذي يفسر ارتفاع معرفة الباحثين بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية.

ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين (المتغيرات المستقلة) ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية، تم استخدام اختبار مربع كاي، حيث تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيرات: النوع، المهنة، الحالة التعليمية، تعليم الأم، عدد أفراد الأسرة، وبين مستوى المعرفة بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة على الترتيب ١١,٠٣- ٥٥ ,٢٥- ٣١ ,١٣- ٨٧ ,٢١- ٤٥ ,١٢، في حين لم تتبين معنوية العلاقة بين باقي الخصائص المدروسة ومستوى معرفة المبحوثين بالأسباب، وبناء على هذه النتائج فإننا لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الثاني كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة لمتغيرات: النوع، المهنة، الحالة التعليمية، تعليم الأم، عدد أفراد الأسرة التي ثبت معنوية علاقتها بالمعرفة بأسباب التحول للاقتصاد الأخضر، وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها. وهذا يؤكد ما أشارت إليه النظرية البنائية الوظيفية بموضوع الوعي وارتباطه بثقافة المجتمع وأثر المعايير الاجتماعية والثقافية في تشكيل الوعي الإنساني، وهو ما تحاول الدراسة الإجابة عنه في التعرف على المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في نشر الوعي بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

• مجال الصناعة:

جدول (٧) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة

م	العبارة	المتوسط المرجح
١	الحد من التلوث الصناعي وحماية البيئة	٣,٣٧
٢	تشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للموارد الطبيعية والطاقة والمياه	٣,٣١
٣	تشجيع الإنتاج الصناعي صديق البيئة	٣,٢٤
٤	إعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر، وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة	٣,٠٤
٥	التوسع في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال المحافظة على البيئة	٣,١٢
٦	إعادة استخدام المياه الناتجة عن الصناعة والتحكم في الصرف الصناعي	٢,٩١

تشير نتائج جدول (٧) إلى أن استجابات المبحوثين على عبارات أسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بالحد من التلوث الصناعي وحماية البيئة بمتوسط مرجح ٣,٣٧ درجة من أربع درجات، ثم المعرفة بتشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للموارد الطبيعية والطاقة ٣,٣١ درجة، وكانت أقلها المعرفة بإعادة استخدام المياه الناتجة عن الصناعة ٢,٩١ درجة. وهذا ما أكدته دراسة "آية همام" بعنوان "الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل أزمات الأمن البيئي والتغيرات المناخية "؛ حيث توصلت إلى أن الاقتصاد الأخضر أحد البرامج التنموية الحديثة في تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المجالات الأمر الذي يسهم في توفير فرص للعمل اللائق وفرص للأنشطة الخضراء.

حيث أصبح التحول نحو الاقتصاد الأخضر أولوية قصوى لمصر لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وقد بدأت مصر في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كأحد السبل المهمة والرئيسية في خطط التنمية الشاملة، من خلال تنفيذ العديد من المشروعات في مجمعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومشاريع تحويل المركبات التي تعمل بالبنزين إلى غاز طبيعي بالإضافة إلى التحول نحو النقل العام، الذي يعمل بالكهرباء، وكلها مشروعات تهدف إلى تعزيز النمو المستدام وتوفير المزيد من الوظائف اللائقة.

وتستهدف مصر مضاعفة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ٥٠٪ بنهاية يونيو٢٠٢٥، طبقًا لما أعلنته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وقد تم توجيه ١٤٪ من إجمالي الاستثمارات العامة لهذه المشروعات بموازنة ٢٠٢٠-٢٠٢١، حيث بلغت تكلفة تنفيذ ٦٩١ مشروعًا أخضر في خطة العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١، نحو ٤٤٧,٣ مليار جنيه، وخلصت الدراسة القياسية لوجود علاقة طردية بين النمو

الاقتصادي ومؤشر الاقتصاد الأخضر، وهذا ما أشارت إليه "دراسة صديق نفادي، ٢٠١٧" حيث توصلت إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومؤشر الاقتصاد الأخضر.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة على ثلاثة مستويات تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يقرب من ثلثيْ المبحوثين (٦٤,٩٪) مستوى معرفتهم بهذه الأسباب مرتفع، ونحو الثلث (٣٣,٢٪) مستوى معرفتهم متوسط؛ بينما أقل نسبة (٢٪) مستوى معرفتهم منخفضة، وهو ما يعني ارتفاع معرفة المبحوثين بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة خاصة في الحد من التلوث الصناعي بمتوسط مرجح٣,٣٧ وحماية البيئة وتشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للموارد الطبيعية والطاقة والمياه بمتوسط مرجح ٣,٢٤.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث من حيث درجة معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ٢٠,٧٠ وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفة الباحثين ٢١,٧٣ وللعاملين بالصناعة ١٩,٠٥، وللزراع ١٧,٧٨ وهي نتيجة منطقية. ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة، تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيرات: النوع، والمهنة، والحالة التعليمية، وتعليم الأم؛ وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة على الترتيب ٨,٤١، ٥٨,٧٧، ١٥,٩٥، ٢٠,٤٣ في حين لم يتضح معنوية العلاقة بين باقي الخصائص المدروسة ومستوى معرفة المبحوثين بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة.

وبناء على هذه النتائج؛ فإننا لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الثالث كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها وهي: النوع، المهنة، الحالة التعليمية، تعليم الأم؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

- مجال الطاقة:

جدول (٨) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة

م	العبارة	المتوسط المرجح
١	الإقلال من استخدام الوقود الأحفوري للحد من التغيرات المناخية	٣,١٨
٢	زيادة الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة ورفع كفاءتها	٣,٢٢
٣	التوسع في مجالات الطاقة المتجددة من الشمس والرياح للحد من تلوث البيئة	٣,٠١
٤	التوسع في استخدام التكنولوجيا السليمة بيئيًّا، وإتاحة سبل الحصول عليها	٣,٠٦
٥	تصحيح هيكل أسعار المنتجات البترولية وإعادة هيكلة قطاع الطاقة بما يضمن وصول الدعم لمستحقيه	٢,٩٠

تشير نتائج جدول (٨) إلى أن استجابات المبحوثين على عبارات قياس المعرفة بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها: المعرفة بزيادة الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة ورفع كفاءتها ٣,٢٢ درجة من أربع درجات، ثم: الحد من استخدام الوقود الأحفوري لخفض معدلات التلوث ٣,١٨ درجة، وكانت أقلها على عبارة: تصحيح هيكل أسعار المنتجات البترولية وإعادة هيكلة قطاع الطاقة ٢,٩ درجة. حيث يسعى الانتقال للتحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى العمل علي زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة: حيث إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر سوف تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ففي المخطط الاستثماري الذي يستثمر فيه نسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتوسيع الإنتاج، واستخدام موارد الطاقة المتجددة، والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها ٣٦٪ في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة على ثلاثة مستويات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ثلثيْ المبحوثين (٦٦,٨٪) مستوى معرفتهم مرتفع بهذه الأسباب، وأن ٢٩,٢٪ منهم مستوى معرفتهم متوسط؛ بينما كانت أقل نسبة ٤٪ مستوى معرفتهم منخفض بهذه الأسباب؛ وعليه يتضح ارتفاع معرفة المبحوثين بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة، تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ١٠,٨١ وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفة الباحثين بهذه الأسباب ١٧,١٥ درجة، وللعاملين بالصناعة ١٥,٣٣ درجة، ولدى الزراع ١٤,٦٢ درجة.

ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة، تم استخدام اختبار مربع كاي، وقد تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيرات: النوع، والمهنة، والحالة التعليمية، وتعليم الأب؛ وبين مستوى معرفة المبحوثين بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة على الترتيب ١٠,٩١، ٤٣,٥٠، ١٣,٨٥، ٢٥,٤٨ وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية، في حين لم تتضح معنوية العلاقة بين باقي الخصائص المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بهذه الأسباب.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الرابع كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها وهي: النوع، المهنة، الحالة التعليمية، تعليم الأب؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات. فقد أشارت دراسة Angeles:2014:

إلى أهمية موضوع التعلم من أجل اقتصاد مستدام: تدريس الكفاءات الخضراء في الجامعات، وتوصلت الدراسة إلى وجوب أن تتعين الكفاءات فيما يتعلق بخريجي المستقبل الذين سوف يعينون في الوظائف الخضراء، وأيضًا فيما يتعلق بالخريجين الذين سيعملون في مختلف القطاعات الإنتاجية

• مجال الأبنية الخضراء:

جدول (٩) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء

م	العبارة	المتوسط المرجح
١	الأبنية الخضراء تستخدم مواد بناء صديقة للبيئة، وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية	٣,٣٨
٢	تقلل الأبنية الخضراء من استهلاك الطاقة الكهربائية بما يقلل من الانبعاثات التي تحدث تغيرًا في المناخ	٣,١٠
٣	التوسع في البناء الأخضر قضية اقتصادية واجتماعية مهمة حيث يساعد على توفير وظائف وصناعات جديدة	٢,٩١

تشير نتائج جدول (٩) إلى أن استجابات المبحوثين على عبارات أسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء جاءت مرتبة تنازليًّا وفقًا للمتوسط المرجح على النحو التالي: حيث جاء في مقدمتها: الأبنية الخضراء تستخدم مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه بمتوسط مرجح ٣,٣٨ درجة من أربع درجات، وكانت أدناها المعرفة بأن: التوسع في البناء الأخضر قضية اقتصادية واجتماعية مهمة بمتوسط مرجح ٢,٩١ درجة، ومن هنا نجد أن الاقتصاد الأخضر يعزز النمو المستدام وتوفير المزيد من الوظائف المناسبة، حيث يوجد للاقتصاد الأخضر ستة قطاعات مختلفة، منها: المباني الخضراء والطاقة المتجددة، بكل ما فيها سواء الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والنقل المستدام، وإدارة المياه وإدارة الأراضي، وإدارة النفايات، كما أن الاقتصاد الأخضر يستخدم في الصناعات الناشئة، ويعتمد على الطاقة المتجددة "الرياح والطاقة الشمسية"، وغيرها بجانب المساعدة في توفير الطاقة بالمباني الخضراء لكي تصل إلى أعلى كفاءة.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء على ثلاثة مستويات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يقرب من نصف المبحوثين (٤٧٪) مستوى معرفتهم مرتفع، وتقاربت معها نسبة المبحوثين في فئة مستوى المعرفة المتوسط وبلغت (٤٨٪)؛ بينما كانت أقل نسبة (٥٪) في فئة مستوى المعرفة المنخفض، وهو ما يعني أن غالبية المبحوثين مستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء متوسط ومرتفع.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء، تبين من النتائج جدول (٤) أن قيمة (ف) المحسوبة

بلغت ١٢,١٧ وهى معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفة الباحثين بهذه الأسباب ١٠,٣١ درجة، وللعاملين بالصناعة ٩,٨٢ درجة، ولدى الزراع ٨,٧٥درجة، وهو ما يعكس ارتفاع معرفة الباحثين عن غيرهم بهذه الأسباب.

ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء، تم استخدام اختبار مربع كاي، وقد تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيريْ: تعليم الأم، والحالة المهنية للأب؛ وبين مستوى معرفتهم بهذه الأسباب، وبلغت قيمتا مربع كاي المحسوبتان ٢٨,٩٩، ٨,٤٥، في حين لم يتضح معنوية العلاقة بين باقي الخصائص المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بهذه الأسباب.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الخامس كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها، وهي: تعليم الأم، والحالة المهنية للأب؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذين المتغيرين.

- مجال النقل:

جدول (١٠) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال النقل

م	الأسباب	المتوسط المرجح
١	يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن	٣,٢٤
٢	النقل المستدام أقل تلويثًا للهواء أو الماء أقل إصدارًا للضجيج	٣,١٣
٣	النقل المستدام يحد من الانبعاثات الدفيئة، وليس له تأثير سلبي على المناخ	٢,٩٢
٤	التوسع في استخدام الطاقة النظيفة؛ مثل: الغاز الطبيعي والكهرباء في تشغيل المركبات	٣,٠٧
٥	دعم قطاع النقل الجماعي النظيف بيئيًّا يحافظ على البيئة	٣,١٣
٦	مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية الأساسية في قطاع النقل النظيف يساعد على التكيف مع آثار التغيرات المناخية	٣,٠٥

تشير نتائج جدول رقم (١٠) إلى أن استجابات المبحوثين على عبارات أسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال النقل جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها: يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد بشكل آمن بمتوسط مرجح ٣,٢٤ درجة من

أربع درجات، ثم المعرفة بدعم قطاع النقل الجماعي النظيف يحافظ على البيئة بمتوسط مرجح ٣,١٣ درجة، وكانت أدناها المعرفة بعبارة: النقل المستدام يحد من الانبعاثات الدفيئة، وليس لها تأثير سلبي على المناخ ٢,٩٢ درجة.

حيث نجد أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر سوف يعمل على دعم قطاع النقل الجماعي: حيث الوصول إلى خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة ٢٥٪ سوف يوفر أكثر من ١٠٠ بليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا المبلغ يمكن تحويله إلى تخضير الطاقة والانتقال إليها في مجال النقل، وبتخضير ٥٠٪ من قطاع النقل في البلدان العربية نتيجة ارتفاع فاعلية الطاقة واستعمال النقل العام والسيارات الهجينة توفر ما يقرب من ٢٣ بليون دولار سنويًّا، وبإنفاق ١٠٠ بليون دولار في تخضير ٢٠٪ من الأبنية القائمة خلال السنوات العشر القادمة، يتوقع توفير أكثر من ٤ ملايين فرصة عمل.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال النقل على ثلاثة مستويات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد على ثلثيْ المبحوثين (٦٧,٨٪) مستوى معرفتهم بهذه الأسباب مرتفع، وما يزيد على الربع (٢٧,٢٪) مستوى معرفتهم متوسط، وأن ٥٪ فقط مستوى معرفتهم منخفض، وهو ما يعني ارتفاع معرفة المبحوثين إجمالًا بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال النقل. ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال النقل، تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ٢٠,٧ وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفة الباحثين بهذه الأسباب٢١,١٣ درجة، وللعاملين بالصناعة ١٩,١٤ درجة، ولدى الزراع ١٧,١٠ درجة، وهو ما يؤكد ارتفاع معرفة الباحثين بهذه الأسباب عن فئتيْ العاملين بالصناعة والزراعة.

ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء، تم استخدام اختبار مربع كاي، وقد تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيرات: المهنة، الحالة التعليمية، تعليم الأب، تعليم الأم، عدد أفراد الأسرة، الانفتاح الثقافي؛ وبين مستوى معرفة المبحوثين بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة على الترتيب ١٨,٢٨، ١٢,٢٩، ١٥,٥٦، ١٥,٦٥، ١٢,٥٤، ١٣,٥٠ وجميعها معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠٥، في حين لم تتضح معنوية العلاقة بين باقي الخصائص المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بهذه الأسباب.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السادس كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات التي ثبتت معنوية علاقتها وهي: المهنة، الحالة التعليمية، تعليم الأب، تعليم الأم، عدد أفراد الأسرة، الانفتاح الثقافي؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

• مجال إدارة المياه:

جدول (١١) المتوسط المرجح لمعرفة المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه

م	الأسباب	المتوسط المرجح
١	تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه لضمان حسن إدارتها	٣,٤٢
٢	زيادة استمارات رأس المال العام والخاص في شبكات إمدادات المياه	٣,١٢
٣	توفير المزيد من فرص العمل خاصة لمتوسطي المهارات في مجال صيانة شبكات المياه	٢,٩٤
٤	الاقتصاد الأخضر يعمل على حصاد مياه الأمطار وإعادة استخدامها	٣,٠٨
٥	الاقتصاد الأخضر يعمل على توليد طاقة كهربائية نظيفة من المياه	٢,٩٩
٦	الاقتصاد الأخضر يشجع على تحلية مياه البحر واستخدامها في الزراعة	٣,٠٥
٧	الاقتصاد الأخضر يعمل على معالجة مياه الصرف والاستفادة منها	٣,١٧
٨	الاقتصاد الأخضر يقوم على ترشيد استخدام مياه الري	٣,٣١
٩	الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تعظيم العائد من وحدة المياه	٣,٢٠
١٠	يستهدف الحفاظ على المخزون المائي لصالح الأجيال القادمة	٣,١٥
١١	تناقص نصيب الفرد من المياه في مصر لدرجة الشح المائي	٢,٩١

تبين من نتائج جدول رقم (١١) أن استجابات المبحوثين على عبارات المعرفة بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه جاءت مرتبة تنازليًا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها: المعرفة بتغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه لضمان حسن إدارتها بمتوسط مرجح ٣,٤٢ درجة من أربع درجات، ثم: الاقتصاد الأخضر يقوم على ترشيد استخدام مياه الري ٣,٣١ درجة، وكانت أدناها على عبارة: تناقص نصيب الفرد من المياه في مصر لدرجة الشح المائي ٢,٩١ درجة، حيث يعمل التحول نحو الاقتصاد الأخضر على: الاهتمام بالمياه، وعدم تلويثها، والاجتهاد في ترشيدها؛ حيث إن تحسين كفاءة استخدام المياه واستخدامها يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاكها

كما أن تحسن طرق الحصول على المياه سوف يسهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار وأيضًا الحفاظ على المياه السطحية.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه على ثلاثة مستويات تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد على نصف المبحوثين (٥٣٪) مستوى معرفتهم بهذه الأسباب مرتفع، وما يزيد على خمسيْ المبحوثين (٤٥٪) مستوى معرفتهم متوسط، في حين كانت أقل نسبة (٢٪) مستوى معرفتهم منخفض، وعليه يتضح أن غالبية المبحوثين مستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه مرتفع ومتوسط.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه، تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ١١,٨٤ وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفة الباحثين بهذه الأسباب ٣٧,٤٠ درجة، وللعاملين بالصناعة ٣٥,٤٢ درجة، ولدى الزراع ٣٢,٤٧ درجة، وهو ما يؤكد ارتفاع معرفة الباحثين بهذه الأسباب عن فئتيْ العاملين بالصناعة والزراعة.

ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه، تم استخدام اختبار مربع كاي، وقد تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيريْ: النوع، المهنة؛ وبين مستوى معرفة المبحوثين بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وبلغت قيمتا مربع كاي المحسوبتان على الترتيب ١٤,٩٧، ١١,١٤ في حين لم يتضح معنوية العلاقة بين باقي الخصائص المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المياه.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي السابع كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرين اللذين ثبت معنوية علاقتهما وهما: النوع، والمهنة؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذين المتغيرين.

• مجال إدارة المخلفات:

جدول (١٢) المتوسط المرجح لمعرفة المبحوثين بالأسباب التي أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات

م	الأسباب	المتوسط المرجح
١	إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي وعملية التخمر بالديدان	٣,٣٣
٢	معالجة النفايات السامة والحد من آثارها السلبية على البيئة	٣,١٥
٣	الإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على توفير فرص عمل جديدة	٣,٠٧
٤	جذب الاستثمارات في مجال تدوير المخلفات والاستفادة منها	٣,١٥
٥	التوسع في إنتاج الأسمدة العضوية للحد من الأسمدة الكيماوية	٣,١٣
٦	التوسع في إنتاج أعلاف غير تقليدية كغذاء للحيوانات المزرعية	٣,١٢
٧	إنتاج طاقة نظيفة مثل البيوجاز من المخلفات	٣,١٣
٨	تعظيم العائد من الإنتاج الزراعي بعد تدوير المخلفات الزراعية	٣,١٧
٩	حماية البيئة من التلوث ورفع المستوى الصحي والاجتماعي لأفراد المجتمع	٣,١٩

اتضح من نتائج جدول رقم (١٢) أن استجابات المبحوثين على عبارات قياس المعرفة بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات، جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بأن: إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريقة المعالجة بالتخمر الهوائي واللاهوائي بمتوسط مرجح ٣,٣٣ درجة من أربع درجات، ثم: إدارة المخلفات تؤدي إلى حماية البيئة من التلوث ورفع المستوى الصحي والاجتماعي لأفراد المجتمع ٣,١٩ درجة، وكانت أقلها: المعرفة بالإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على توفير فرص عمل جديدة ٣,٠٧ درجة.

حيث يسعى التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى التصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها: حيث إن (إنتاج الحمض الفسفوري والأسمدة، وإنتاج المعادن المركزة، والاستخدام المركز للأسمدة في الزراعة، والمدابغ الصناعية والتقليدية، والصناعات الدوائية، والصناعات التحويلية) أكثر من ٥٠٪ من هذه النفايات يتم إلقاؤها في المياه، وأن الانبعاثات الخارجة منها تؤدي إلى تلوث المياه،

ولكن إذا تم التخلص منها بصورة جيدة عن طريق دفنها في مدفن صحي أو محاولة تدويرها سوف تؤدي إلى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامة.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات على ثلاثة مستويات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد على خمس المبحوثين (٢٢,٣٪) مستوى معرفتهم مرتفع، وأن ما يزيد على ثلثيْ المبحوثين (٦٨,٨٪) مستوى معرفتهم متوسط، ونحو عشر المبحوثين (٩,٩٪) مستوى معرفتهم منخفض، وهو ما يعني أن غالبية المبحوثين مستوى معرفتهم بأسباب التحول للاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات متوسط.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات؛ تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ٢٨,٠١ وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفتهم بهذه الأسباب ٣١,٦٨ درجة، وللعاملين بالصناعة ٣٠,٣٨ درجة، ولدى الزراع ٢٥,٩٦ درجة، الأمر الذي يعني ارتفاع معرفة الباحثين بهذه الأسباب عن غيرهم من العاملين بالصناعة والزراعة. ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات، تم استخدام اختبار مربع كاي، حيث تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيريْ: تعليم الأم، وعدد أفراد الأسرة؛ وبين مستوى معرفتهم بهذه الأسباب، وبلغت قيمتا مربع كاي على الترتيب ١٧,٤٩، ١٣,٨١ في حين لم تتضح معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الثامن كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرين اللذين ثبت معنوية علاقتهما وهما: تعليم الأم، وعدد أفراد الأسرة؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذين المتغيرين.

٣- الوعي بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

جدول (١٣) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر

م	المتطلبات	المتوسط المرجح
١	دمج تكلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات	٣,٢٤
٢	مراجعة وتحديث القوانين البيئية وتفعيل آليات التنفيذ لها.	٣,١٢
٣	وضع استراتيجيات وطنية للتنمية الخضراء (تحديد القطاعات ذات الأولوية القابلة للتحول للاقتصاد الأخضر)	٢,٩٧

٤	دمج الاعتبارات البيئية ضمن أطر الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية	٢,٨٨
٥	تنمية الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام	٣,٠٥
٦	اعتماد مجموعة من السياسات الداعمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر (حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، بحث وتطوير، برامج شهادات الجودة، ... إلخ)	٣,٠٩
٧	الاهتمام بتنمية الريف وتحسين مستوى المعيشة لسكانه	٣,٢٤
٨	الاهتمام بالموارد المائية وترشيد استهلاكها والحفاظ عليها من التلوث	٣,١٨
٩	مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر	٢,٩٤
١٠	أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية علي الموارد الطبيعية ورفع كفاءة استخدامها	٢,٩٨
١١	عدم فرض قيود علي الاقتصاد الأخضر ومعالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة علي الصادرات والواردات من منتجاته	٣,٠٢
١٢	أن تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها وإعادة تصنيعها مرة أخرى، وجعلها مورد بدلًا من كونها تسبب تلوثًا للبيئة	٣,٠٦
١٣	وضع خطة للعمل علي تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة	٢,٩٧
١٤	مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في مشروعات الاقتصاد الأخضر	٣,٠٢
١٥	تحسين التعليم وتشجيع الابتكار في مجال الاقتصاد الأخضر	٣,٠٥
١٦	وضع سياسات مالية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الممارسات البيئية الخاطئة	٣,٢٠
١٧	زيادة التوجه نحو التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتمادًا على الكربون	٣,٠٦
١٨	استكمال الإطار المؤسسي لإدارة الجهود الوطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية	٣,٠٤
١٩	إدراج البعد البيئي في جميع المشروعات التنموية	٢,٩٦

تشير نتائج جدول (١٣) إلى أن استجابات المبحوثين على عبارات قياس الوعي بمتطلبات التحول نحو

الاقتصاد الأخضر جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بدمج تكلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن التكلفة الإجمالية للسلع والخدمات، والاهتمام بتنمية الريف وتحسين مستوى المعيشة لسكانه بمتوسط مرجح ٣,٢٤ درجة من أربع درجات، ثم وضع سياسات مالية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة ٣,٢٠ درجة، ثم الاهتمام بالموارد المائية وترشيد استهلاكها والحفاظ عليها من التلوث ٣,١٨ درجة، ومراجعة وتحديث القوانين البيئية وتفعيل آليات التنفيذ لها ٣,١٢ درجة،؛ بينما جاء في نهاية هذه المتطلبات دمج الاعتبارات البيئية ضمن أطر الخطط الوطنية واستراتيجية التنمية ٢,٨٨ درجة. وهذا ما أشارت إليه النظرية الخضراء في العلاقات الدولية، حيث أكدت على عدة محاور قدمتها النظرية الخضراء للدفاع عن البيئة، منها:

- الدفاع عن البيئة وحمايتها من التلوث والأمطار الحمضية والإشعاعات النووية والمخلفات بأنواعها، خاصة المشعة والنووية كدفن النفايات في العالم الثالث مثلًا.
- النظرة الكلية للكون، أي إن العالم الطبيعي هو وحدة واحدة، وألا يتم التعامل مع أجزائه ومفرداته كل على حدة.
- استدامة التنمية ورعايتها للبيئة، وتحذيرها من الاستهلاك المتزايد غير المحسوب للموارد الطبيعية والمادية، وحثت على التعامل الرشيد والاستهلاك المتوازن، وإعادة استخدام المواد (التدوير)، وأن تكون المشروعات الصناعية وبرامج التنمية مبنية على هذا الأساس.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى ثلاثة مستويات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد على نصف المبحوثين (٥٤٪) مستوى معرفتهم بهذه المتطلبات مرتفع، وما يزيد على خمسيْ المبحوثين (٤٣,١٪) مستوى معرفتهم بالمتطلبات متوسط؛ بينما كانت أقل نسبة (٣٪) معرفتهم منخفضة بهذه المتطلبات، وهو ما يعني أن معرفة غالبية المبحوثين بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر متوسطة ومرتفعة.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بمتطلبات تحقيق الاقتصاد الأخضر، تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ٢١,٦٠ وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفتهم ٦٤,٥٣ درجة، وللعاملين بالصناعة ٦٠,٢٤ درجة، في حين بلغ لدى العاملين بالزراعة ٥٤,٠٣ درجة، الأمر الذي يؤكد على ارتفاع معرفة الباحثين بهذه المتطلبات عن غيرهم من فئتيْ العاملين بالصناعة والزراعة. ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، تم استخدام اختبار مربع كاي، حيث تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيرات: المهنة، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية؛ وبين مستوى معرفة المبحوثين بالمتطلبات، وبلغت قيم مربع كاي على الترتيب ١٠,٤٩، ١٢,٦٥، ١٤,٠٨ وجميعها أكبر من نظيرتها الجدولية، عند مستوى معنوية ٠,٠٥ في حين لم تتضح معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ومستوى معرفتهم بالمتطلبات.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي التاسع كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات التي ثبتت معنوية علاقتها وهي: المهنة، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

٤- الوعي بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر:

جدول (١٤) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر

م	الجهات المعنية	الدور المنوط بها	المتوسط المرجح
١	الحكومة	وضع القوانين، السياسات التي تنتهجها، تشجيع الريادة والابتكار البيئي	٣,٣٦
٢	القطاع الخاص	دور خاص لرواد الأعمال من الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تصميم سلع مبدعة، اعتماد أنظمة إدارة البيئة، استثمارات بيئية جديدة	٣,٢٥
٣	المؤسسات المالية	ضخ الاستثمارات البيئية	٢,٩٦
٤	المنظمات الدولية	تقديم المعونة الفنية، دعم نقل التكنولوجيا، تشجيع التعاون الإقليمي، الحث على تحقيق التنمية المستدامة	٣,١٥
٥	منظمات المجتمع المدني	المشورة القانونية، بناء القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء المدرة للدخل	٣,١١
٦	المستهلكون	يعدُّوا أقوى حليف لنمو الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال اعتناقهم ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام	٣,٠٢

تشير نتائج جدول (١٤) إلى أن استجابات المبحوثين عن معرفتهم بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بدور الحكومة من خلال وضع القوانين والسياسات وتشجيع الريادة والابتكار بمتوسط مرجح ٣,٣٦ درجة من أربع درجات، ثم دور القطاع الخاص ٣,٢٥ درجة، والمنظمات الدولية ٣,١٥ درجة، وفي النهاية جاء دور المؤسسات المالية بمتوسط مرجح ٢,٩٦ درجة، وهذا ما أشارت إليه دراسة (عربوه نصير:٢٠٢٠)، حيث توصلت إلى أن موضوع حماية البيئة يحتاج إلى العمل المتكامل مع كل الأطراف وفق مبدأ أخلاقيات حماية البيئة، الأمر الذي يسهم في بناء نموذج مبسط للمؤسسة المستدامة التي لا تسعى لتحقيق الأرباح فقط وإنما إلى نشر الوعي البيئي والأخلاقي لحماية البيئة.

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر على ثلاثة مستويات، تبين من نتائج جدول (٣) أن أعلى نسبة من المبحوثين (٧٠,٨٪) مستوى معرفتهم بهذه الجهات مرتفع، وما يزيد على الربع منهم (٢٦,٢٪) مستوى معرفتهم متوسط؛ بينما أقل نسبة (٣٪) مستوى معرفتهم منخفضة، وهو ما يعني أن غالبية المبحوثين مستوى معرفتهم بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر مرتفعة ومتوسطة.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر، تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ٧,٣٥ درجة وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعرفتهم بهذه الجهات ٢٠,٤٨ درجة، ولدى العاملين بالصناعة ١٩,١٩ درجة، في حين بلغ لدى العاملين بالزراعة ١٧,٩٨ درجة، الأمر الذي يعني ارتفاع معرفة الباحثين بهذه الجهات عن غيرهم من فئتيْ العاملين بالصناعة والزراعة.

ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى معرفتهم بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر، تم استخدام اختبار مربع كاي، حيث تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيريْ: المهنة، والحالة المهنية للأب؛ وبين مستوى معرفة المبحوثين بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر وبلغت قيمتا مربع كاي المحسوبتان على الترتيب ٣١,٤١، ٧,٥١ في حين لم تتضح معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ومعرفتهم بالجهات المعنية بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي العاشر كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرين اللذين ثبت معنوية علاقتهما وهما: المهنة، والحالة المهنية للأب؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذين المتغيرين.

خامسًا- الوعي بالتحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر:

جدول (١٥) المتوسط المرجح لوعي المبحوثين بأهم التحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر

م	التحديات	المتوسط المرجح
١	عدم التخطيط المتكامل في مجال السياسات التنموية	٣,٢٩
٢	تفشي مشكلة البطالة بين فئات كبيرة من المجتمع وخاصة فئة الشباب	٣,٠٨
٣	عدم وجود سياسات حماية أو حوافز إضافية لمستخدمي الاقتصاد الأخضر	٣,٠٣
٤	ارتفاع معدلات الفقر والحاجة إلى زيادة الإنتاج دون مراعاة للجوانب البيئية	٢,٩٦

٥	ارتفاع تكلفة استخدام الاقتصاد الأخضر مع عدم توافر كل متطلباته	٢,٩٦
٦	ارتفاع تكلفة علاج التدهور البيئي والآثار المترتبة عليه	٣,٠١
٧	الحروب والنزاعات الداخلية	٢,٥٨
٨	ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية المتوافرة	٣,٠٩
٩	النمو السكاني الكبير الذي لا يتناسب مع الموارد	٣,٠٢
١٠	ارتفاع نسبة الأمية خاصة في الريف	٣,٣٣
١١	تجاهل النظام التعليمي لمفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة	٣,١٩
١٢	عدم إتاحة التكنولوجيا المناسبة للاقتصاد الأخضر	٣,٠٣
١٣	عدم وجود الإرادة السياسية للتوسع في الاقتصاد الأخضر	٢,٩٩
١٤	تضارب المصالح مع أصحاب النفوذ	٣,٠٤
١٥	غياب الدور الإعلامي لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر	٣,٠٦

تشير نتائج جدول (١٥) إلى أن استجابات المبحوثين على التحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر جاءت مرتبة تنازليًّا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها الوعي بتحدي ارتفاع نسبة الأمية خاصة في الريف بمتوسط مرجح ٣,٣٣ درجة، ثم عدم التخطيط المتكامل في مجال السياسات التنموية ٣,٢٩ درجة، وتجاهل النظام التعليمي لمفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ٣,٢٩، وضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية ٣,٠٩، وتفشي مشكلة البطالة خاصة بين الشباب ٣,٠٨، وغياب الدور الإعلامي لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر ٣,٠٦، وتضارب المصالح مع أصحاب النفوذ ٣,٠٤، وعدم إتاحة التكنولوجيا المناسبة للتحول للاقتصاد الأخضر ٣,٠٣، وفي نهاية هذه التحديات جاء تحدي الحروب والنزاعات الداخلية ٢,٥٨ درجة. وهذا ما أشارت إليه محاور النظرية الخضراء، حيث ركزت على القيم التي يعتنقها الأفراد في تعاملهم مع البيئة، وحرصها على الأجيال القادمة، والمسئولية الاجتماعية، وحقوق الحيوان، والسلام دفعًا لخطر الدمار النووي الشامل. كما أن من أهم المبادئ الأساسية لها أن النظرية الخضراء والسياسات المرتبطة بها لها العديد من المبادئ والسمات المحددة، من بينها: الأخلاقيات المتمركزة حول البيئة "eccentric ethics"، وحدود النمو "limits growth"، واللامركزية في السلطة "decentralization of power".

وبتوزيع المبحوثين وفقًا لرأيهم في الدرجة الإجمالية لوعيهم بالتحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر على ثلاثة مستويات، تبين من نتائج جدول (٣) أن ما يزيد على نصف

المبحوثين (٥٥,٤٪) مستوى وعيهم بالتحديات مرتفع، وأن ما يزيد على خمسيهم (٤٢,٦٪) مستوى وعيهم بالتحديات متوسط، بينما كانت أقل نسبة (٢٪) مستوى وعيهم منخفض، وهو ما يعني أن الغالبية العظمى من المبحوثين مستوى وعيهم بالتحديات مرتفع ومتوسط.

ولاختبار معنوية الفروق بين المبحوثين من الفئات الثلاث من حيث درجة وعيهم بالتحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر، تبين من نتائج جدول (٤) أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت ١١,١١ درجة وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا الفرق لصالح المبحوثين من الباحثين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لوعيهم بهذه التحديات ٤٩,٥١ درجة، ولدى العاملين بالصناعة ٤٨,٤٢ درجة، في حين بلغ لدى الزراع ٤٣,١٤ درجة، الأمر الذي يعني أن الباحثين هم الأكثر وعيًا بتحديات التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

ولاختبار معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين ومستوى وعيهم بالتحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر، تم استخدام اختبار مربع كاي، حيث تبين من نتائج جدول (٥) وجود علاقة معنوية بين متغيرات: المهنة، والحالة التعليمية، وتعليم الأم؛ وبين مستوى الوعي بالتحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة على الترتيب ١١,٧٨، ١٤,٥٦، ١٧,٦٦ في حين لم تتضح معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين ومستوى الوعي بهذه التحديات.

وبناء على هذه النتائج لم نتمكن من رفض الفرض الإحصائي الحادي عشر كلية؛ بل يمكن رفضه بالنسبة للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها وهي: المهنة، والحالة التعليمية، وتعليم الأم؛ وإمكانية قبول الفرض البحثي البديل بالنسبة لهذه المتغيرات.

ومن هنا نلاحظ أن الخطر الذي نعيشه في مجتمعنا له القوة المدمرة نفسها للحرب فهو ينتشر بين المجتمعات، فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمي، فهي تنتشر في المجتمع الواحد من الأعلى إلى الأدنى. فالمشكلات الأيكولوجية ستصيب الأغنياء والأقوياء أيضًا كما ستصيب الفقراء، وسيكون تأثيره واضحًا في كافة المجالات فنحن جميعًا سنصبح أعضاء في جماعة أخطار عالمية، فخطر التلوث لم يعد من الشؤون الداخلية لدولة واحدة، كما أن الدولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تمامًا، ولذلك فإنها مسئولية الجميع من خلال السعي للمشاركة الإيجابية في حل مشاكل البيئة عن طريق إحداث تغيرات أساسية في مختلف أساليب حياتهم اليومية، حيث يشير "بيك " إلى أن المشاكل البيئية في وقتنا الحالي هي مشاكل عالمية وكل الناس بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي ووضعهم المهني والطبقي سيكونون أكثر تأثرًا بخطر تدهور البيئة الناتج عن الأنشطة البشرية.

وتتفق الباحثة مع العالم "بيك" في أن مسئولية إدراك تلك المخاطر يجب أن لا تترك للسياسيين والعلماء فحسب؛ بل ينبغي أن تسهم فيها جماعات المواطنين بدور رئيسي من خلال

دعوة الجماعات والحركات الاجتماعية إلى الضغط والتأثير على الآليات السياسية والتقليدية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والمحافظة على البيئة، فحين يكون المجتمع واعيًا مثقفًا مدركًا لواقعه كما هو دون مغالطة أو تزييف، وملمًّا بما يتطلبه النجاح من مقدمات ولوازم وتضحيات، ومنتبهًا للمخاطر المتربصة به؛ فإنه حينها سيكون متى وجدت الإرادة الحقيقية على جادة النهوض الحضاري، ولكن المصيبة حين لا يكون المجتمع واعيًا مثقفًا غير ملمٍّ ومدركٍ لواقعه وظروفه ومكائد أعدائه فيعيش على غير وضوح في السياسات والخطط والرؤى المستقبلية، وتراه متخبطًا في أزماته متنقلًا بينها دون خطوات حقيقية تأخذه للأمام؛ بل تمضي السنوات الطوال والعقود المتتابعة وهو ثابت في مكانه وربما تراجع إلى الوراء، وعليه فلابد من نشر الوعي الاجتماعي للتحول نحو الاقتصاد الأخضر للمحافظة على البيئة من أجل البقاء وتحقيق التنمية المستدامة.

أهم نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عده نتائج أهمها:

١- ما يزيد على نصف المبحوثين متوسطو السن ما بين ٣٦-٥٢ سنة، وأقل نسبة من كبار السن أكبر من ٥٣ سنة، وما يزيد على ثلاثة أرباعهم من الذكور، وما يقرب من نصفهم مزارعين ويعملون بقطاع الصناعة، و٢٢,٣٪ من الباحثين.

٢- ما يزيد على نصف المبحوثين مستوى تعليمهم متوسط وما قبله وأن تعليمهم فوق الجامعي، وما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين متزوجون، وما يقرب من ثلاثة أخماسهم يعيشون في أسر متوسطة من ٣-٦ أفراد، وما يزيد على الثلث منهم آباؤهم يقرأ ويكتب وتقاربت منها نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط، وما يزيد على أربعة أخماسهم يعمل آباؤهم؛ بينما بلغت نسبة أمهاتهم اللاتي لا يعملن٨١,٧٪، ومايزيد على ثلاثة أخماسهم انفتاحهم الثقافي متوسط.

٣- وجود علاقة معنوية بين متغيرات: النوع، المهنة، مستوى تعليم الأم، الانفتاح الثقافي؛ وبين مستوى معرفة المبحوثين بمفهوم الاقتصاد الأخضر وأهميته، وجميعها معنوية عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١.

٤- ما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين معرفتهم مرتفعة بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وأن خمسيْ المبحوثين معرفتهم متوسطة؛ بينما كانت أقل نسبة منهم معرفتهم منخفضة بمفهوم الاقتصاد الأخضر.

٥- بتوزيع المبحوثين وفقًا لدرجة معرفتهم الإجمالية بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة الأراضي الزراعية على ثلاثة مستويات تبين أن ثلاثة أخماس المبحوثين معرفتهم مرتفعة بهذه الأسباب، وما يقرب من الخمسين معرفتهم متوسطة، وأقل نسبة

١٪ معرفتهم منخفضة بهذه الأسباب.

٦- تبين أن استجابات المبحوثين على عبارات أسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الصناعة، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بالحد من التلوث الصناعي وحماية البيئة، ثم المعرفة بتشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للموارد الطبيعية والطاقة، وكانت أقلها المعرفة بإعادة استخدام المياه الناتجة عن الصناعة.

٧- تبين أن استجابات المبحوثين على عبارات قياس المعرفة بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الطاقة، حيث جاء في مقدمتها المعرفة بزيادة الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة ورفع كفاءتها، ثم الحد من استخدام الوقود الأحفوري لخفض معدلات التلوث، وكانت أقلها على عبارة تصحيح هيكل أسعار المنتجات البترولية وإعادة هيكلة قطاع الطاقة.

٨- جاءت استجابات المبحوثين على عبارات أسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال الأبنية الخضراء، حيث جاء في مقدمتها الأبنية الخضراء تستخدم مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه، وكانت أدناها المعرفة بأن التوسع في البناء الأخضر قضية اقتصادية واجتماعية مهمة.

٩- تبين أن استجابات المبحوثين على عبارات أسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال النقل جاء في مقدمتها يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد بشكل آمن، ثم المعرفة بدعم قطاع النقل الجماعي النظيف يحافظ على البيئة، وكانت أدناها المعرفة بعبارة النقل المستدام يحد من الانبعاثات الدفيئة وليس لها تأثير سلبي على المناخ.

١٠- جاءت استجابات المبحوثين على عبارات قياس المعرفة بأسباب التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مجال إدارة المخلفات، في مقدمتها المعرفة بأن إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريقة المعالجة بالتخمر الهوائي واللاهوائي، ثم إدارة المخلفات تؤدي إلى حماية البيئة من التلوث ورفع المستوى الصحي والاجتماعي لأفراد المجتمع، وكانت أقلها المعرفة بالإدارة الخضراء للمخلفات تعمل على توفير فرص عمل جديدة.

١١- جاءت استجابات المبحوثين على عبارات قياس الوعي بمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مقدمتها المعرفة بدمج تكلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن التكلفة الإجمالية للسلع والخدمات، والاهتمام بتنمية الريف وتحسين مستوى المعيشة لسكانه، ثم وضع سياسات مالية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، ثم الاهتمام بالموارد المائية وترشيد استهلاكها والحفاظ عليها من التلوث، ومراجعة وتحديث القوانين البيئية وتفعيل آليات التنفيذ لها؛ بينما جاء في نهاية هذه المتطلبات دمج الاعتبارات البيئية ضمن أطر الخطط الوطنية واستراتيجية التنمية.

١٢- جاءت استجابات المبحوثين عن معرفتهم بالجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر، في مقدمتها المعرفة بدور الحكومة من خلال وضع القوانين والسياسات وتشجيع الريادة والابتكار، ثم دور القطاع الخاص، والمنظمات الدولية، وفي النهاية جاء دور المؤسسات المالية.

١٣- جاءت استجابات المبحوثين على التحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مقدمتها الوعي بتحدي ارتفاع نسبة الأمية خاصة في الريف، ثم عدم التخطيط المتكامل في مجال السياسات التنموية، وتجاهل النظام التعليمي لمفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية، وتفشي مشكلة البطالة خاصة بين الشباب، وغياب الدور الإعلامي لنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر، وتضارب المصالح مع أصحاب النفوذ، وعدم إتاحة التكنولوجيا المناسبة للتحول للاقتصاد الأخضر، وفي نهاية هذه التحديات جاء تحدي الحروب والنزاعات الداخلية.

١٤- وبتوزيع المبحوثين وفقًا لرأيهم في الدرجة الإجمالية لوعيهم بالتحديات التي تعوق التحول نحو الاقتصاد الأخضر على ثلاثة مستويات، حيث تبين أن ما يزيد على نصف المبحوثين مستوى وعيهم بالتحديات مرتفع، وأن ما يزيد على خمسيهم مستوى وعيهم بالتحديات متوسط، بينما كانت أقل نسبة مستوى وعيهم منخفض، وهو ما يعني أن الغالبية العظمى من المبحوثين مستوى وعيهم بالتحديات مرتفع ومتوسط.

التوصيات والمقترحات:

بعد الانتهاء من البحث وعرض النتائج السابقة توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات، راجية في أن تؤخذ هذه التوصيات في الحسبان من أجل مستقبل أفضل، ومن هذه التوصيات :

١- الاهتمام بالتعليم والتطور التكنولوجي لأنه أساس التقدم في كل الدول.

٢- . يجب توعية المستثمرين والجمهور بأهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر من أجل حماية البيئة للحد من التغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم بسبب تزايد الانبعاثات الكربونية واتساع طبقة الأوزون.

٣- نشر التوعية بين المواطنين بأهمية استخدام الطاقات المتجددة، والعمل على خفض استخدام الطاقات الأخرى لمحاولة تقليل انبعاث الكربون.

٤- التأكد من أن الاستراتيجية الصناعية الجديدة تراعي المتطلبات البيئية وتسهم في توسع فروع الاقتصاد الأخضر والابتكار.

٥- تشجيع القطاع العام والقطاع الخاص على الدخول في مشاريع متنوعة، وذلك من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات؛ مثل: تقليل الضرائب، وتقديم الدعم، وتسهيل إجراءات التأسيس.

٦- تفعيل وتشجيع مراكز البحث العلمي والباحثين في مجال الطاقة من أجل الاعتماد على أكبر قدر من الطاقات المتجددة بدلًا من استخدام الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة.

٧- تشجيع التعاون الدولي لدعم البلدان النامية، لا سيما في مجال نقل التكنولوجيا، والتمويل الأخضر، والتمويل الجزئي، والتجارة والاستثمار، وتعميم أفضل الممارسات المعتمدة في آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولا بد من التركيز على دور الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، خاصة في دعم مفهوم الاقتصاد الأخضر في البلدان الأعضاء.

٨- إصدار قوانين ملزمة باستخدام الطاقة المتجددة في جميع المدن الجديدة والقرى السياحية والمصانع أو الاستهلاك العالي من الكهرباء؛ مثل: إنتاج الأسمنت والسيراميك.

٩- يجب الاهتمام بتشريع القوانين، حيث إن بداية أي تغيير تتطلب قوانين صارمة ومحفزة حتى يتم الالتزام والاعتماد على الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة التي بات على مصر قبول هذا التحدي والمضي والالتزام به.

المراجع.

أولًا- المراجع العربية:

١- أحمد، سمير نعيم (٢٠٠٦)، النظرية في علم الاجتماع (دراسة نقدية)، جامعة عين شمس، القاهرة.

٢- غدنز، أنتوني (٢٠٠٥)، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، بمساعدة كارين بيردسال، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، القاهرة.

٣- زعزوع، زينب عباس (٢٠١٧)، دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ١٨، العدد٤، أكتوبر.

٤- بيك، أولريش (٢٠١٣)، مجتمع المخاطر العالمي، بحثا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل، هند إبراهيم، بسنت حسن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولي، العدد (٢٠٠٠).

٥- هماش، ساعد (٢٠١٧)، وسيسيولوجيا البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة، جامعة باتنة، الباحث الاجتماعي، العدد (١٣).

٦- عبد الرسول، محمد، مهني، نجيب محمد(٢٠١٤)، الأبعاد الاجتماعية للعدالة البيئية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي السادس عشر، القاهرة.

٧- صالح، رضوان (٢٠١١)، دور الثقافة البيئية في حماية البيئة الحضرية، رسالة ماجيستير علم اجتماع البيئة، جامعة منثوري قسنطينة، الجزائر.

٨- مرزك ،هاشم الشمري (٢٠١٧)، الاقتصاد الأخضر مسار جديده في التنمية المستدامة، دار لمنظومه.

٩- الفقى، محمد عبد القادر(٢٠١٤)، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، يوم البيئة الإقليمي، ٢٤ إبريل.

١٠- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية: ١٥ يونيو (٢٠١٧)، لاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب الإدارة الخضراء للموارد البشرية في تحقيق سياسات الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة دراسة ميدانية على الجهات المعنية بالتنمية المستدامة في مصر، دراسة حالة في مصر.

١١- إسماعيل ،إيناس (٢٠٢١)، دور الإدارة الخضراء للموارد البشرية في تحقيق سياسات الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة ،دراسة ميدانية على الجهات المعنية بالتنمية المستدامة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،المقالة ١١، المجلد ٥١، العدد ٤، الخريف.

١٢- عبد الرحيم، موسى ومهدى ،ناصر علي(٢٠١٠)، دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني دراسة ميدانية على عينه من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢.

١٣- طشن، على السيد أحمد (٢٠١٥)، دور موقع الفيس بوك في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى

طلاب الإعلام التربوي. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة عين شمس، مصر، ج ١ ،العدد (الأربعون).
١٤- القوس، سعود ابن سهل (٢٠١٨)، دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل والوعى الاجتماعي" دراسة ميدانيه على عينه من الشباب السعودي بمنطقه الرياض"، العدد (العاشر) الجزء الأول.
١٥- مؤتمر العمل الدولي (٢٠١٣)، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مكتب العمل الدولي جينيف، التقرير الخامس، الدورة ١٠٢، الطبعة الأولى.
١٦- خوجة منصور، خالد (د.ت)، "لاقتصاد الأخضر والعمالة الخضراء، تقاطع المفاهيم والتحول في الاستراتيجيات"، مجلة العلوم القانونية و السياسية- ،، المجلد ١٢،العدد(١).
١٧- نفادي، حمد صديق (٢٠١٧)، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية، المجلة العلمية لقطاع كليه التجارة ، جامعه الأزهر، العدد (السابع عشر).
١٨- رجب ،إبراهيم و همام، أية (٢٠٢٠)، الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل أزمات الأمن البيئي والتغيرات المناخية، كليه الحقوق لقطاع الدارسات العليا والبحوث بالجامعة.
١٩- عزايزية، سارة (٢٠٢٠) ،الصكوك الخضراء كآلية لدعم تمويل الاستثمارات المسؤولة بيئيًّا: دراسة تحليلية للتوجه العالمية، جامعة عمار ثليجي الأغواط - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مج١١، ع٢، الجزائر.
٢٠- ليليا، بوروبة ، ليليا، بن منصور (د.ت) ،"دور الابتكار البيئي في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، كلية التجارة جامعة حلوان ، –التجربة الهولندية، جامعة خنشلة، الجزائر، مجلد الرابع، العدد(٣).
٢١- نصير،عريوة (٢٠٢٠)، مساهمة أبعاد التسويق الأخضر كمدخل حديث لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة ميدانية للمنطقة الصناعية بالمسيلة المجلد: ٠٧ ،العدد: (١).
٢٢- بكدى ، فاطمه (٢٠١٩) ،الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الاكاديمي، يونيو.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1- RI Tayyar, Toprak Elif. 2019 ''Green Theory in International Relations'' in Theories of International Relations II, Republic of Turkey, Eskisehir: Anadolu university Press, -pp163-173.
2- Javier, Ghahreman. 2018" Green Theory in Environmental Policy Making in China''. Bachelor thesis, Malmö University, Sweden.
3- Eddine ,Ala. (2020): - LOUAFI Successful Global Models In Activating Economy Through Green Universities To Achieve Sustainable Development Case Study Of Two Universities (Waggener, Oxford) Ranked First In The

World Larbi TebessiUniversity– Tebess tren Vol. 20 No. 1 Volume20.
4– Azaizia, Sarra. (2020)" Green bonds as a mechanism to support financing environmentally responsible investments –an analytical study of the global tern Larbi Tebessi University Home / Archives / Vol. 11 No. 2.
5– Lavrinenko, Olga, Ignatjeva, Svetlana, Ohotin, Alina a, Dainis Lazdans, Oleg," 2019"The Role of Green Economy In Sustainable Development" (Case Study).
6– Angeles: 2014. (Learning for a Sustainable Economy): Teaching Murga of Green Competencies in the University.
7– Geng , Yong , Kebin Liu, and Bing, 2012." "Creating a greenue, Tsuyoshi Fujita University" in China case of Shenyang University.
8– Jr, Catton, & Dunlap, Riley1980." Anew Ecological Paradigm For post – Exuberant– sociology– American Behavioral scientist– "AMERBEHAVSCL. –15–47. P .5.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

١-فيصل عبد الكريم وأخرون (٢٠١٧).(لاقتصاد الأخضر أولوية قصوى لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ https://www.youm7.com/story/2021/3/3/)
٢-جهاز شؤن البيئة وزاره البيئة :الاقتصاد الأخضر /الإدارة البيئية/الاقتصاد الأخضر/https: www.eeaa.gov.eg/ar-eg
٣- بيكيديا وعي اجتماعي https://ar.Wikipedia.org/wik.
٤- مجله الباحثون المصريون،(تنمية الوعي المجتمعي والولاء الوطني) https://www.almrsal. com ، ديسمبر ،٢٠١٩.
٥- www.eeaa.gov.eg/وزارة البيئة الاقتصاد الأخضر.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Issue No. 7

April 2023

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein